مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٤٢

الثلاثاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بيرلي	(الولايات المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	اليابان	السيد ساتوه

جدول الأعمال

توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم من الذين يوجدون في حالات نزاع

98-86348

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

اقرار جدول الأعمال

أقِر جدول الأعمال.

توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم ممن يوجدون في حالات النزاع

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه الدعوة للسيدة ساداكو أوغاتا، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرحب بالسيدة أوغاتا وأدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وسيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة، إلى جلسة إحاطة إعلامية تعقدها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وحقيقة أن الإحاطة الإعلامية تعقد في جلسة علنية للمجلس هي تجسيد إضافي لاعتزام أعضاء المجلس مواصلة تعزيز شفافية أساليب عمل المجلس. وفي هذا الصدد أود أن أعترف بصفة خاصة بأن هذا الاقتراح، كان قد قدمه زميلنا البرازيلي، السفير أموريم.

وللمحافظة على الانتفاع بهذه الجلسة واحتراما لقيود الالتزام بالوقت، فقد اتفقنا على أن تقتصر البيانات على أعضاء المجلس. وأود أن يراعي الزملاء حقيقة أنه ليس لدينا سوى ساعة ونصف فقط من وقت السيدة أوغاتا. وأود أن أمكن جميع أعضاء المجلس من توجيه الأسئلة، وأن تجيب عليها السيدة أوغاتا، ضمن ذلك الإطار الزمني المحدد.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، حيث وجه إليها المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس.

السيدة أوغاتا (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكركم على توجيهكم الدعوة الي لمخاطبة المجلس. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس، في نيسان/أبريل، تصدى المجلس مرارا وتكرارا للأزمات التي تسبب مشاكل إنسانية ومشاكل للاجئين. ولئن كان ازدياد كثافة هذه الأزمات يثير القلق، فإنني أرحب بما أبداه المجلس من عناية واهتمام. وفي عملنا الذي نضطلع به نيابة عن اللاجئين وغيرهم من ضحايا النزوح القسري، نشارك بصورة متزايدة في حالات النزاع، وفي الحالات التي تنشأ مباشرة عقب انتهاء النزاعات. كما أننا نتعرض لطائفة كبيرة متنوعة من التهديدات الأمنية - لقد اختطف فنسنت كوكيتيل، رئيس المكتب الفرعي لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في فلاديكافكاس، في الاتحاد الروسي، في كانون الثاني/يناير وقضى الآن كرهينة أكثر من تسعة أشهر. ولذا، فإنني أرحب بالمناقشات التي عقدها المجلس مؤخرا بشأن ضرورة ضمان حماية أفضل لعمليات المساعدة الإنسانية، وكما قلت مرارا وتكرارا، فإن حماية وأمن الأفراد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وجماعات السكان التي يقدمون لها الحماية والمساعدة لا يمكن ضمانهما إلا من خلال توسيع نطاق الجهود السياسية. وإن اعتراف المجلس ومناقشته لهما يُعد بالتالي خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

ومما يؤسف له، أن النزاعات التي تجبر المدنيين على الهرب آخذة في الازدياد، عددا وكثافة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الإبطاء في إيجاد حلول لمشاكل اللاجئين وأحيانا يحول تماما دون التوصل إلى حلول. وحتى عندما يتم التوصل إلى تسويات سياسية وإلى حل لمشاكل النزوح من خلال العودة الطوعية، فإن السلام الذي يحل بعد ذلك يمكن وصفه في أحسن الأحوال على أنه سلام هش. ومن خلال منظورنا، فإن الخطوط التي تزداد التباسا بين الحرب والسلام وضرورة تقديم المساعدة لضحايا النزوح القسري عبر هذه الخطوط تجعل مسألة حماية اللاجئين والعائدين عملية أكثر تعقيدا من ذي قبل.

ولم يسبق لمكتبي أن تصدى في أي مكان آخر للعلاقة المباشرة بين النزاع والنزوح أكثر من تصديه لها في كوسوفو في الأسابيع القليلة الأخيرة. وعندما عقدت جلسة إحاطة إعلامية للمجلس في نيسان/أبريل، أعربت عن قلقي إزاء خطر النزوح الواسع النطاق للمدنيين داخل

الإقليم وعبر حدوده. ولئن لم تفلح الجهود الدولية في منع وقوع أزمة لاجئين رئيسية، وقد تنبأ المراقبون بوقوعها منذ سنوات، إلا أن تلك الجهود تمكنت على الأقل من احتواء النزاع في الأسابيع الأخيرة، ومن تعريف الحد الأدنى لشروط تعزيز أمن المدنيين وإنشاء إطار يستهدف التحقق من الامتثال لهذه الشروط.

وقد شجَّع ذلك بالفعل، كل من تشردوا في إطار كوسوفو تقريبا على العودة. فوجدوا ديارهم مدمرة وممتلكاتهم منهوبة، في حالات كثيرة. وهناك قليلون بقوا مشردين، ولكن من غير المحتمل أن يعود عدد كبير من اللاجئين قبل ربيع عام ١٩٩٩ من البلدان الأخرى، ومنها الرأس الأسود وألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، التي تستضيف، جملة، ما يقرب من ٦٥ ٠٠٠ لاجئ من كوسوفو. وبطبيعة الحال، تعتمد عودة الآخرين أيضا على افتراض أن وقف إطلاق النار سيستمر. وعلى ضوء ما يتسم به الوضع من هشاشة، فإننا لا نشجع العودة في الوقت الحالي، ولكن سنقوم، بطبيعة الحال، بتوفير الدعم، إذا دعت الضرورة، للذين يختارون العودة طوعا.

إن اعتبارات الأمن ما زالت أساسية في أذهان جميع الذين تأثروا بالصراع. لقد حدث انسحاب كبير لقوات الشرطة والقوات العسكرية، ولكن يلزم أساسا إحراز مزيد من التقدم والقيام على سبيل أولوية بسحب أي قوات يمكن أن يشكِّل وجودها عقبة في سبيل العودة أو خطرا محتملا بعد ذلك. ونظرا لاحتمال استمرار هشاشة الوضع خلال الأسابيع القليلة المقبلة التي نعتبرها حاسمة، فإن من الأمور الحيوية - وأكرر حيوية - نشر موظفي بعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو وبعثة التحقق في كوسوفو في المناطق الأكثر حساسية في أقرب وقت ممكن. ومن المهم أيضا ألا يقتصر رصد أمن المدنيين ومعاملتهم على اللاجئين، بل أن ينطبق على جميع الذين تأثروا بالصراع. فبالإضافة إلى الحماية البدنية، يحتاج الأمر أيضا إلى ضمانات قانونية؛ ونحن نشجع اعتماد عفو لتوفير عنصر آخر حاسم من عناصر الثقة.

لقد عززت المفوضية من وجودها، بشكل كبير، في بوستينا وفي ثلاثة مكاتب تابعة. لقد تمكنَّا من نشر نحو ٧٠ موظفا في كوسوفو وحدها. والوقت هو الأمر الأساسي، نظرا لأن الشتاء سيجعل السوقيات صعبة للغاية في بعض المناطق، ولذلك فإننا نركِّز الاهتمام على الأولوية الإنسانية الرئيسية، وهي مساعدة هؤلاء الذين ليس لهم ملجأ من الشتاء على إيجاد هذا الملجأ في أسرع وقت ممكن، ويفضَّل أن يكون ذلك في منازلهم. ونقدر أن عدد المنازل التي يلزم إعادة بنائها أو ترميمها يبلغ ٢٠ ٠٠٠ منزل.

إن دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كوكالة إنسانية رائدة، يجب أن يظل متميزا تماما عن دور المحققين. فدور هؤلاء هو دور سياسي. ولكن الوظائف التي نقوم بها وثيقة الاتصال، ونحن ملتزمون تماما بضمان تعاوننا مع من يقومون بالتحقق. لقد أقمنا اتصالا وثيقا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومحققيها، وكذلك مع بعثة التحقق الجوي التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ونشارك أيضا في تدريب المحققين.

إن آلية المشاركة الدولية في كوسوفو ستيسِّر، في حالة تنفيذها بالكامل، عودة اللاجئين والمشردين، وقد تساعد على تهيئة الظروف المؤاتية للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة ولإقامة سلام دائم. ومن منظور إنساني، قد تشكِّل هذه الآلية إطارا نموذجيا، تجري، داخله، معالجة مشاكل التشرد الإنساني.

لقد قمت، سابقا، بإحاطة مجلس الأمن بمعلومات عن الأزمات المؤلمة التي كان علينا أن نواجهها في البوسنة وفي زائير الشرقية السابقة. فالحالة في كوسوفو كان يمكن أن تمثل لنا مأزقا مشابها. فالعمل في إطار مشاركة دولية أكبر - بدعم سياسي، ببساطة - يمكن أن يجنبنا هذا الخطر. ففي كوسوفو، توجد الآن فرصة للقيام بعمل إنساني، دون أن نسهم بلا قصد في إطار الصراع، بل كعنصر في جهد أكبر لبناء السلام. لتحقيق هدفه الأساسي المتمثل في مساعدة الضحايا المدنيين ومساعدتهم. فإذا نجحت هذه العملية، نأمل أن تصبح المشاركة الدولية في كوسوفو سابقة مفيدة يمكن تطبيقها في حالات أخرى.

لكن دعوني أن أكون واقعية. فالمشاركة الدولية الحاسمة ليست هي العرف في الوقت الراهن. بل إننا، في أغلب الحالات الأخرى التي علينا أن نتعامل فيها مع العواقب الإنسانية للصراعات، لا نستطيع الاعتماد على نفس المستوى من الدعم السياسي المنظَّم الذي شاهدناه في كوسوفو. فحيث تكون جهود السلام غير كافية أو غير فعالة، تقل كثيرا قدرة الوكالات الإنسانية على مساعدة اللاجئين والعائدين وغيرهم من ضحايا الصراع. وما يدور في خلدي هو افغانستان، مثلا، أو جنوب السودان. ففي هذه الحالات، يصبح من الصعب للغاية التعامل مع المشاكل الإنسانية الفورية التي يسببها التشرد الفعلي للسكان، ناهيك عن المساهمة في الحيلولة دون تحركات جديدة للسكان.

أعود الآن إلى أفريقيا التي تمثل أكبر الأمثلة لهذه الصعوبة. فبعض العوامل أسهمت بشكل مباشر في وقف الحلول لمشاكل اللاجئين في القارة: أولا، الاتجاه نحو مزيد من العنف ضد المدنيين، حيث كان التشويه والقتل من قبل قوات المتمردين في سيراليون أبشع أمثلته؛ ثانيا، وجود عنصر عرقي قوي في بعض الصراعات؛ خاصة في منطقة البحيرات الكبرى؛ وثالثا، إضفاء الطابع الإقليمي على الإجراءات العسكرية. ونظرا لوضوح هذه الاتجاهات تماما، بأشكال مختلفة في أفريقيا الوسطى وشرق أفريقيا، سأركّز عرضي على هاتين المنطقتين.

ففي أفريقيا الوسطى، نجد أن الحرب والتشرد البشري يتسمان بتعقيد بالغ وقد اتسعت أوجه تشعبهما وترابطهما بحيث أنني أتردد في الإشارة، ببساطة، إلى أزمة "البحيرات الكبرى". ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦، كانت مشاكل التشرد تمثل، أساسا، حالات للاجئين. وفي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، تركّز الاهتمام حول العودة إلى الوطن، خاصة بالنسبة إلى اللاجئين الروانديين. وحالات اللاجئين مستمرة - في الوقت الحالي - وأكبر المجموعات هي مجموعة اللاجئين البورونديين البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٦٠، والذين ما زالوا في تنزانيا - ولكن هناك مزيج متزايد من تدفق موجات اللاجئين وحركات التشرد الداخلي والعودة إلى الوطن.

وعدم وجود حل فوري للصراع المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو أكثر عنصر يدعو إلى القلق في سياق أفريقيا الوسطى. وبالرغم من أن تلك الحرب لم تسفر سوى عن تدفقات محدودة نسبيا من اللاجئين حتى الآن - فقد هربت مجموعة جديدة قوامها نحو ٠٠٠ ٢٠ كونغولي إلى رواندا وتنزانيا - فإن هناك خطرا حقيقيا من حدوث موجة أخرى من التشرد، على نطاق واسع، خاصة التشرد الداخلي الذي تعاني منه بالفعل منطقة شمال وجنوب كيفو.

ونظرا للعلاقة التقليدية الموجودة بين الحرب والتشرد في هذه المنطقة، فإنني أشعر بقلق بالغ إزاء أقلمة الحرب في الكونغو وقربها لمناطق الصراع الأخرى، ومنها أنغولا، مثلا، حيث تنهار عملية أخرى من عمليات السلام، وجرى مؤخرا تشريد مئات الآلاف من الأشخاص. إن عملية السلام في بوروندي ورواندا، وهي صعبة ومؤلمة للغاية في حد ذاتها، لا شك أنها ازدادت هشاشة نتيجة للصراع في الكونغو. وفي رواندا، وجهت الحكومة، في الآونة الأخيرة، نداء للحصول على مساعدة لتلبية احتياجات مئات الآلاف من الأشخاص المشردين داخليا - كثير منهم من العائدين منذ فترة وجيزة - في المنطقة الشمالية الشرقية حيث يرتبط انعدام الأمن ارتباطا وثيقا بالأحداث الجارية عبر الحدود من الكونغو.

وفي الأسبوع الماضي، في جمهورية افريقيا الوسطى، حيث هدد بعض الروانديين، الذين تمت استضافتهم في مخيّم للاجئين، باستعمال العنف ضد الشرطة المحلية، أمرت الحكومة بترحيل جميع الروانديين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نناقش مع السلطات كيفية التعامل مع هذه المسألة المعقدة بشكل يحترم المبادئ الإنسانية، ويراعي أيضا شواغل الحكومة فيما يتعلق بالأمن. غير أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يمكنها أن تساعد في نقل الأفراد، وخاصة الذين يوجد بينهم لاجئون، إلى حالة نزاع، حيث يمكن أن يجند بعضهم للقتال.

ومن جانب آخر، في تطور متزامن وإن كان منفصلا، تعرض مخيّم يستضيف اللاجئين السودانيين، في جمهورية افريقيا الوسطى أيضا، لهجوم من مجموعات مسلحة من جنوب السودان. وقتل اثنان من اللاجئين وتعرض العاملون في المجال الإنساني للتهديد. وبمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، انتقل أمس ٣٠ عنصرا تابعا للحكومة إلى الموقع جوا. وهذه الحادثة تأتي بعد وقوع هجمات مشابهة على قرى للاجئين السودانيين في شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد فر ٠٠٠ ٦٠ لاجئ من هذه المنطقة. وأشعر بقلق بالغ إزاء أننا لا نملك معلومات عن أغلبية الناس الذين اختفوا.

ونظرا للطابع المعقد والمترابط لهذه المشاكل، فإن البحث عن حلول يجب أن يقوم على نهج إقليمي قوي وأن يعالج مسألة تحركات السكان القسرية. وإن الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لوقف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تحظى بقدر أقوى من الدعم والتشجيع بغرض وضع إطار شامل وفعال للسلام في أفريقيا الوسطى.

إن تحركات السكان القسرية أصابت هذه المنطقة ببلواها طيلة عدة عقود، وهي أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن في السنوات القليلة الماضية. وبالتالي، فإن إطار السلام لأفريقيا الوسطى ينبغي، من وجهة نظري، أن يكفل التصدي للمشاكل العرقية والوطنية باعتبارها مشاكل ذات أولوية، فإذا سمح بوجود توترات عرقية أو

حتى تـم تشجيعهـا، فقد يفر الناس مرة أخرى بأعداد هائلة.

وفي منطقة تأثرت بعدة صراعات وقعت فيها في الأعوام القليلة الماضية، ثمة مسألة أخرى ينبغي التصدي لها على نحو عاجل ألا وهي نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم. وينبغي ألا ننسى بأن سببا من أسباب الصراع في الكونغو هو الآثار الكارثية الناجمة عن أزمة اللاجئين الروانديين. وفـي الاجتمـاع الـوزاري الإقليمي المعني باللاجئين، وهو الاجتماع الذي عقدتـه منظمـة الوحـدة الأفريقية بالاشتراك مـع مكتب مفـوض الأمم المتحـدة السامي لشؤون اللاجئين في كمبالا في أيار/مايو، اتفقت دول أفريقيـا الوسطى على احترام مبدأ حماية اللاجئين والمبادئ الإنسانيـة، ولكنهـا أصرت على الحاجة إلى التصدي للأثر المترتب على تحركـات السكان على نطاق واسع في الاقتصاد والبيئة، ولا سيما في الأمن الوطني. ويجب أن نتصرف قبل أن نصل إلـى حالة لا تكون فيها المبادئ الإنسانية فقط مهددة بالخطر، بل أيضا السلام والأمن بفعل تحركات السكان ذات الطبيعة المختلطة.

وفي غرب أفريقيا هذا العام حملت الأزمتان اللتان حدثتا في سيراليون وغينيا - بيساو مئات آلاف الناس علـى الفـرار من ديارهـم. فثمة نصف مليون لاجئ من سيراليون أضافوا عبئا هائـلا على البلدان التي وفرت بسخاء الملاذ للاجئين طوال سنـوات، علـى الرغم من مواردهـا المحـدودة. وهناك ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ فـي غينيا وحدها. وليبريا، وهي بلد خارج من سنوات من الحرب، يستضيف قرابة ٩٠ ٠٠٠ لاجئ من سيراليون.

إن الصراعين في سيراليون وغينيا - بيساو كليهما انتهيا بفضل الجهود الإقليمية إلى حد بعيد. ويجب الآن تعزيز السلام في كلا البلدين. وهذا سيكون عملا صعبا في سيراليـون، حيث بلغـت أعمال العنف خلال الصراع مستويات لا مثيل لها، وحيـث يستمر القتال في بعض المناطق الحدودية التي لم تخضع بعد للسيطرة الكاملة للحكومة وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن عودة اللاجئين والمشردين في الداخل يجب أن تكون عنصرا أساسيا من عناصر بناء السلام في جميع هـذه البلـدان؛ ويجب أن يخطط لها تخطيطا جيدا وأن تكون مدعومة جيـدا، ويجـب أن تتضمن عنصرا لإعادة الدمج. ويجب أن تحظى حكومة سيراليون، بصفة خاصة، بالتشجيع علـى إقامة حـوار بين المجتمعات المحلية المتأثرة. ومن دون تحقيق المصالحة، فإن الجهود المبذولة ستكون عقيمة. ويقف مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدوره في إعادة توطين أبناء سيراليون، وفي إنجاز إعادة توطين الليبريين. وبغية تعزيز العودة وإعادة التوطين، وفي الواقع إحلال سلام دائم في غرب أفريقيا، يجب أن تباشر بلدان المنطقة بإجراء مشاورات وثيقة فيما بينها.

وتسعى بلدان غرب أفريقيا، بفعل تجاربها المريرة الناجمة عن عدة صراعات حدثت فيها، إلى بناء قدرة إقليمية على حل الصراعات. وهذه الجهود تقتضي دعما دوليـا أكبر. ونحـن، من جهتنا، نقيم علاقات أوثق مع الجماعـة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلى صعيد أوسع، يجب أن يتوفر لفريق الرصد قدر أكبر من الدعم اللوجيستي الموضوعي والمادي الآخر، وهو الفريق الذي يظل وجوده ضروريا في ليبريا وسيراليون. ووجود فريق رصد يحظى بدعم طيب ويكون متعدد الجنسيات حقا أمر لا غنى عنه في إحلال السـلام والأمـن في منطقة تلقت بالفعل نصيبها من أعمال العنف ومن وجود اللاجئين فيها، وقد يوفر نموذجا مفيدا لترتيبات مشابهـة في مناطق أخرى من أفريقيا.

وباستطاعتي أن أتكلـم عـن حالات عديدة أخرى حيث يجعل غياب أو انهيار السـلام المستقر فيها من الصعوبة الكبيرة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يسعى إلى إيجاد حلول لمشاكل اللاجئين التي أود أن أذكـر المجلس بأنها عنصر أساسي من عناصر ولايتي. ولكنني أود ألا أقتصر في هذا العرض على قائمة المشاكل. وإنني أفضل أن أتطلع إلى الأمام، وأن أقترح بعض المسائل التي يمكننا نحن أن نتحرك فيها إلى الأمام. وأشدد على لفظـة "نحن" لأنـه علـى الرغم من أن حل الصراعات عمل سياسي في المقام الأول، وعلى الرغم من أن مسؤولياتي تقتصر بوضوح على المجال الإنسانـي، فإنني لن أتمكن من القيام بها إلا بدعم سياسي. واسمحوا لي أن أضيف أن جهود حل الصراعات يمكنها أن تستفيد بدورهـا مـن الأعمال الإنسانية المخطط لها جيدا والتي تكون حسنة التوقيت وفعالة.

وأود أن أشير إلـى ثلاثـة مجالات يمكننا أن نركز عليها معا. أولا، إن تشعب الحـروب وهشاشة السلام في عدة أنحاء من العالم تعنيان أن تدفقات اللاجئين الجديدة، أو تحركات المشردين في الداخل، يمكن أن تحدث في أي وقت من الأوقات. وإنني أشعر ببالغ القلق، على سبيل المثال، إزاء إمكانية تجدد الصراع فـي منطقـة القـرن

الأفريقي، وهي عرضة تقليديا لتشرد السكان على نطاق واسع؛ أو في آسيا الوسطى حيث أن الجهود المبذولة لبناء قدرة محلية على معالجة تحركات اللاجئين والمهاجرين لم تقضي على خطر التشريد القسري. وإنني ألتمس من المجلس عندما يناقش صراعات جارية أو محتملة، ألا يتغاضى عن عامل التشريد البشري الذي - مثلما دلت الأحداث عليه بوفرة - هو في أحوال كثيرة أثر ينجم عن الصراعات ولكن بوسعه أيضا أن يكون مسببا لها.

ونحن، من جانبنا، سنواصل التصدي للحالات الطارئة المتعلقة باللاجئين والعائدين بقدر ما أمكننا من سرعة وفعالية، ليس عن طريق نشر الأفراد والموارد المادية للتصدي لأزمات فعلية فحسب، بل أيضا عن طريق تحسين تدابير استعداداتنا لها وتكييفها مع الحالات الجديدة. ففي وقت سابق من هذا العام، على سبيل المثال، طلب إلينا أن نضع خططا لمواجهة حالات طارئة تتمثل في إمكانية حدوث تدفق بشري من العراق. وفي أيار/مايو، حدا بنا الاضطراب الذي حصل في إندونيسيا إلى إيفاد فرق معدة لحالات الطوارئ إلى بلدان مجاورة. وعلى الرغم أنه تم تفادي وقوع أزمة في هاتين الحالتين، لحسن الحظ، فإننا نبقى على استعداد في كلتا المنطقتين ونقف على استعداد أيضا لتوفير التدريب وتقديم المشورة للحكومات والوكالات غير الحكومية في بلدان معرضة لتدفقات اللاجئين، مثلما فعلنا في جنوب شرقي آسيا. وإن بناء قدراتنا في حالات الطوارئ لا يزال إحدى أعلى أولوياتي. وما زلت أعلق أهمية كبرى على هذا الجانب من عملنا، وأزمع، بمساعدة المجلس، أن أحافظ على قدرتنا وأن أحسنها بغية الاستعداد والتصدي لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين.

ثانيا، يجب أن نركز على نحو أوثق على العلاقة بين المشاكل الأمنية والحالات الإنسانية. وإنني أتكلم عن انعدام الأمن الذي يصيب العمليات الإنسانية بأسرها - اللاجئين أو العائدين، والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم أو تتلقاهم، فضلا عن الموظفين الدوليين والوطنيين العاملين معهم.

إن تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن أفريقيا حدد هذه المشكلة تحديدا واضحا بوصفها تهديدا حقيقيا للسلام والأمن. وأوصى بأن يتعاون مكتبي مع إدارة عمليات حفظ السلام في وضع مقترحات لإنشاء آليات دولية لمساعدة الحكومات على صون الأمن والطابع الإنساني لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم. وقلت في تموز/يوليه لدى التعليق على التقرير المعروض على المجلس أن نهجنا المفضل كان تطوير "سُلَّم" من الخيارات: يتدرج من الخيار "اللين" المتمثل في توفير التدريب وتقديم الدعم من أجل بناء القدرة الوطنية على إنفاذ القوانين، إلى بدائل "متوسطة" تتمثل في نشر مدنيين دوليين أو مراقبين من الشرطة، إلى الحل "الصعب" المتمثل في حفظ السلام على المستوى الدولي مع تفضيل وجود ترتيبات دون إقليمية. ولقد وضعنا مجموعة مقترحات بالعمل مع إدارة عمليات حفظ السلام.

واسمحوا لي أن أعرب عن أملي الوطيد في أن يساعد استمرار اهتمام مجلس الأمن بهذه المسألة على تحويل المقترحات إلى آليات ملموسة. ولئن كان بوسعنا أن نواصل العمل على الخيارات "اللينة" - ونحن بالفعل نطبقها في حالات معينة للاجئين، على سبيل المثال، في كينيا أو تنزانيا - ولئن كانت حلول حفظ السلام على صعيد متعدد الجنسيات تقتضي موافقة مجلس الأمن، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الخيارات "المتوسطة" المتعلقة، على سبيل المثال، بنشر الشرطة أو قوات أخرى للإشراف دعما لآليات إنفاذ القانون على الصعيد المحلي. والخيارات "المتوسطة" وحفظ السلام على الصعيد دون الإقليمي قد يكونان الحلين الأكثر قابلية للنجاح في حالات عديدة، إلا أنهما يقتضيان دعم الحكومات وانخراطها النشط، كي يتسنى الانتهاء من وضع الترتيبات الاحتياطية.

في الماضي، كثيرا ما واجهت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها حالات عويصة. وأنا لا أريد أن يحدث هذا مرة أخرى - ومن ثم ندرك أهمية إنشاء آليات محددة فورا، مع إجراءات محددة جيدا لتنشيطها. وباعتباري مستخدمة لهذه الآليات - نيابة عن اللاجئين - أود أن أكون على علم بنوع الدعم الأمني الذي يمكنني أن أعتمد عليه عند الحاجة. إن القدرة على التنبؤ مسألة حاسمة لفعالية أية آلية أمنية.

ثالثا، أعتقد أننا يجب أن نولي اهتماما أكبر لحالات ما بعد انتهاء الصراع. وإذا كانت طبيعة الحروب قد تغيرت، فإن طبيعة السلام تغيرت أيضا. وفي عملنا لدعم عودة اللاجئين، نتعامل في كثير من الأحيان مع أناس فروا من النزاع، وعادوا الآن للعيش مع آخرين ربما كانوا على الجانب الآخر من النزاع نفسه. وفي حالات ما بعد النزاعات الحالية، عودة اللاجئين، مهما كانت ضرورية لعملية بناء السلم، كثيرا ما تعقدها. ونحن نرى هذا في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حيث لا يزال ١,٨ مليون نسمة مقتلعين من

جذورهم، وحيث لا تزال عودة الأقليات تواجه عقبات سياسية وإدارية وأمنية خطيرة. ونحن نرى هذا في رواندا، حيث ٢٥ في المائة من السكان عادوا في الآونة الأخيرة، وبينما المساعدة الإنسانية تنضب لنقص الاعتمادات، لا تبدأ الأنشطة الإنمائية، بالنظر إلى الحالة السياسية والأمنية الخطيرة، وقدرة الحكومة المحدودة. وهذا قد يزيد ضعف السلام الهش للغاية.

إنني - بطبيعة الحال - على دراية بأن الانتقال من الحرب إلى السلام مشكلة بالغة التعقيد أو أكثر اتساعا من مسائل التشرد الإنساني. إلا أن عودة اللاجئين والمشردين على نطاق كبير، كثيرا ما تكون عنصرا رئيسيا لحالات ما بعد نشوب النزاعات. لذلك، عندما يتفاوض بشأن السلام، يجب إيلاء اهتمام أكبر لتهيئة الظروف للتعايش السلمي في البلدان المنقسمة. وأنشطة إعادة التأهيل والمصالحة عناصر أساسية لبناء السلام، ويجب تخطيطها وتنفيذها بسرعة أكبر، بينما تركز الوكالات الإنسانية، مثل مكتبي، على مجالات خبرتها، أي مساعدة الناس على العودة والاندماج في مجتمعاتها.

ومع ذلك، مثال البوسنة والهرسك، يبين بوضوح أن المصالحة عملية سياسية أيضا. وعزم المجتمع الدولي على تعزيز عودة الأقليات باعتبارها عنصرا أساسيا في اتفاقات دايتون للسلام، ينبغي ألا يضعف بسبب جهوده الموازية في كوسوفو. لقد أعلنت ١٩٩٨ سنة عودة الأقليات، لكن هذه كانت أقل نجاحا مما كنا نأمل. لذلك، يجب أن يحدث عدد كبير من عودة الأقليات في ١٩٩٩، وأنا أرحب بالتزام المجتمع الدولي، الذي أعرب عنه الممثل السامي، لتحقيق تقدم كبير في هذا الخصوص. وإن رغبة السلطات الوطنية والمحلية في استعادة الحوار بين الطوائف أمر لا غنى عنه، وكذلك الحال بالنسبة للموقف الإيجابي للأفراد المعنيين. وربما يكون هذا هو التحدي الأكبر أمام عودة اللاجئين إلى حالات السلام الهش، في البوسنة وفي أماكن أخرى - وأضيف إلى حالات ما بعد الصراع بشكل عام: أن تقبل الطوائف المنقسمة التي تعيش معا مرة أخرى التعايش السلمي، بدلا من أن يفرض عليها ببساطة.

إن التحديات الإنسانية ترتبط ارتباطا وثيقا - أكثر من أي وقت مضى - بجهودكم، سيدي الرئيس، في إنهاء النزاعات التي لم تحل بعد، وصون السلم في البلدان والمناطق الخارجة من حالة حرب. ومكتبي على استعداد للقيام بدوره في التعامل مع الجوانب الإنسانية لهذه الحالات مثل: مساعدة اللاجئين والمشردين بسبب الحرب، ومساعدة الذين لم يعودوا مشردين، ولكن يجب أن يعيدوا بناء حياتهم. ونحن إذ نفعل هذا، لا يمكننا أن ننجح إلا إذا تفهمت الحكومات مشاكلنا وتعاونت معنا. وإنني أعتمد عليكم - سيدي الرئيس - وعلى مجلس الأمن، لتعزيز أمنها الحيوي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيدة أوغاتا لإحاطتها الإعلامية الشاملة ولعرضها المحفز من الناحية الذهنية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

ونظرا لأننا نبدأ إجراء جديدا اليوم، أود أن أذكر الزملاء بأنه لما كانت هذه جلسة إحاطة إعلامية، ستعطى الكلمة لطرح أسئلة وإبداء تعليقات موجزة، على خلاف بياناتنا المعتادة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسرني أن أرحب بالسيدة أوغاتا مرة أخرى في مجلس الأمن.

لدي تعليقان وسؤالان. تعليقي الأول بسيط للغاية: إننا نشاطركم - سيدي الرئيس - تقييمكم للإحاطة الإعلامية التي قدمتها لنا توا السيدة أوغاتا ونؤكد من جديد تأييدنا لأنشطة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

تعليقي الثاني يتعلق بالموضوع الذي بدأت السيدة أوغاتا بيانها به - وهو مصير الممثل الإقليمي للمكتب في شمال القوقاز، السيد كوتشيتيل. لقد ناقشنا هذه المسألة بالفعل مع السيدة أوغاتا اليوم في اجتماعنا معها - وأود أن أؤكد مجددا أن الحكومة الروسية تفعل كل ما هو ضروري لضمان الإفراج عن السيد كوتشيتيل بأسرع وقت ممكن. لقد تكلمنا بالتفصيل عن الجهود التي تبذل في هذا المجال عندما كان وكيل الأمين العام، سيرجيو فييرا دي ميلو في موسكو مؤخرا، ونحن نعتمد على حل هذه المسألة في المستقبل القريب جدا.

الآن، أود أن أطرح سؤالي الاثنين. لقد سمعنا اليوم أن مشكلة اللاجئين والمشردين في كوسوفو - التي نأمل حلها بنجاح - ينبغي ألا تضطرنا إلى أن ننسى مشاكل اللاجئين في بلدان أخرى في أراضي يوغوسلافيا السابقة، حيث يوجد عدد كبير من الناس لا يزالون غير قادرين على العودة إلى ديارهم.

لقد ذكرت السيدة أوغاتا بالفعل أن عملية عودة اللاجئين - وعلى وجه الخصوص، عودة الأقليات القومية - لا تسير بسرعة كبيرة. ونحن نشجع مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبطبيعة الحال الممثل السامي، على القيام بكل شيء ممكن للإسراع بهذه العملية. فهذا مهم ليس فقط بالنسبة للبوسنة وإنما أيضا لكرواتيا، في أراضي سلافونيا الشرقية.

لذلك، سؤالي هو: لما كانت مشكلة العودة الكبيرة لم تحل بعد، ما هو الحل فيما يتعلق بتقديم مساعدة دولية لتلك البلدان التي لا تزال في أراضيها مئات الألوف من اللاجئين؟ هل توجد وسائل كافية لذلك؟ وإذا لم تكن، لماذا لا توجد؟ ربما هناك حاجة إلى مناشدة المانحين من أجل دعم إضافي هنا.

سؤالي الثاني هو ما يلي: تكلمت السيدة أوغاتا عن وجود خيار "سهل" للعمل في حالات النزاع، وعن إمكانية إنشاء عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وعن خيار "متوسط" يمكن بمقتضاه للمنظمات الإقليمية أن توزع عملياتها لحفظ السلام. وأنا أوافق على أن هذه الخيارات جميعا من الضروري أن توضع في الاعتبار. وأنا واثق بأن مجلس الأمن سيدعم هذه الخيارات الثلاثة.

مع ذلك، ارتفعت أصوات مؤخرا تنادي بما يمكن أن نسميه الخيار الرابع. وألقيت بيانات تفيد بأن الأزمة الإنسانية في أي بلد آخر تكفي بحد ذاتها بالفعل أساسا لتدخل مسلح من جانب واحد، دون أي نوع من قرارات مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالنتائج السياسية والقانونية الدولية لتلك البيانات، نفهم المعنى هنا بأن هذا نهج غير مقبول على الإطلاق، ويتعارض مع جميع أسس النظام القائم للعلاقات الدولية. إنني أريد أن أعرف - فيما يتعلق بالجانب الإنساني لهذه المشكلة - ما إذا كان بالإمكان الآن بالنسبة للسيدة أوغاتا أن تقول ما عسى أن تكون الآثار الإنسانية في حالة تنفيذ تلك الأفكار الخاصة بالتدخل الإنساني الإنفرادي باستخدام القوة، بصرف النظر عن وجود قرارات لمجلس الأمن. ما عسى أن تكون الآثار بالنسبة للحالة الإنسانية ولعمليات الوكالات الإنسانية؟

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الواقع أنها مبادرة إيجابية أن نجتمع اليوم لنستمع إلى السيدة أوغاتا بشكل مفتوح. وأعتقد أن هذا لا يقابل الرغبة في الشفافية من جانب أعضاء المجلس فحسب ولكن أيضا من جانب أعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء المجلس. أود أن أشيد بكم، سيدي، لقيامكم بهذه المبادرة الهامة، كما أود أن أشكر السيدة أوغاتا التي قبلت التكلم معنا بهذا الشكل المفتوح.

أرجو أن يسمح لي بهذا التعقيب الموجز. فكما تعلمون جميعا، أنه حتى في النظام الأساسي لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من المفترض أن يتلقى مجلس الأمن اتجاهات السياسة العامة من الجمعية العامة ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن بطبيعة الحال نسلم، كما يبين موضوع اليوم بوجود علاقة متبادلة بين مسائل الأمن والمسائل الخاصة باللاجئين والمسائل الإنسانية ومن المناسب أن نتناول هذه العلاقة المتبادلة في هذا المحفل بيد أنه من الإيجابي أيضا أن نفعل ذلك بشكل مفتوح.

وبالنسبة لتقسيم العمل، أود أيضا أن أدلي بتعقيب سريع على مفهوم البعض بأن هناك علاقة متبادلة آلية بين مفهوم المسؤولية الجماعية ومفهوم الأمن الجماعي في الميدان الإنساني. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى البيان الذي أدلت به السيدة أوغاتا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر وقالت فيه إن شيوع استخدام القوة العسكرية للهيمنة على المفاوضات السياسية يبطئ، أو حتى يعرقل، التوصل إلى حلول لمشاكل اللاجئين. وأعتقد أن هذه المسائل نراها كثيرا في نفس هذا المنظور، وكما ذكرت، فعلى الرغم من أننا نعترف بهذه اللاقة المتبادلة، فإن تفسيراتها اليوم تبين لنا أن مشكلة اللاجئين قد لا تكون نتيجة للنزاعات المسلحة فحسب ولكن يمكن أن تكون سببا لهذه النزاعات. لذلك من الملائم لمجلس الأمن وإدارات الأمانة العامة، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام أن تعمل معا، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحل هذه الجوانب لتلك الأسئلة.

إذا ما نظرنا في المدى الطويل، وعلى سبيل المثال فيما وصفته السيدة أوغاتا بأنه برنامج تضامن عالمي للألفية القادمة، الذي ندعمه بطبيعة الحال وندعو جميع الأعضاء الآخرين في المجلس إلى دعمه، فأعتقد أنه سيكون من الحيوي أيضا أن ننظر فيما ذكرته اليوم فيما يتصل بجهود بناء السلم في الأجل الطويل.

وفي هذا الصدد لدي سؤالين، الأول يتصل بيوغوسلافيا السابقة. لقد أشارت السيدة أوغاتا على نحو ملائم إلى مسألة العفو فيما يتصل بالكوسوفيين في مقاطعة كوسوفو في صربيا. وفي هذا السياق، وإن كنت سأمضي بعيدا بعض الشيء، ينبغي أن أسأل ما إذا كان من الممكن، في حالات لم تصل بعد إلى نقطة الأزمة، كما هي

الحالة الآن في كوسوفو، النظر في اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة. وأشير هنا إلى برنامج لجهود التعلم والثقافة التي تجمع هذه الجماعات الإثنية معا، على قدر الإمكان، بشكل حقيقي. وبعبارة أخرى أسأل ما إذا كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمكنها أن تعمل مع المنظمات الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرها من المنظمات الأخرى في بناء ثقافة حقيقية للسلم تمكن من معالجة هذه المشاكل في الأجل الطويل.

وأعتقد أن نفس المشكلة هي مشكلة رئيسية أيضا فيما يتعلق بمسألة أفريقيا. إن تعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع المنظمات الأخرى ودعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جانب كيانات أخرى في هذه المنظمة أمران حيويان. وعندما ننظر إلى الأرقام في غينيا - كوناكري حيث يوجد ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين وإلى إمكانية عودة هؤلاء الأشخاص إلى بلادهم في عملية إدماج صعبة، فإنني أعتقد مرة أخرى أن من المحتمل أن هذه المهام تتجاوز وسائل وإمكانيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لذلك أود أيضا أن أطلب من السيدة أوغاتا أن تعلق على إمكانية التعاون مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك، منظمات، مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ربما تحت إشراف الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جهود بناء السلم في هذا الميدان.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يود وفد الصين أن يشكر المفوضة السامية لشؤون اللاجئين على عرضها. ونحن نقدر مساهماتها في مسألة اللاجئين.

ما فتئ موضوع اللاجئين مشكلة بارزة في مناطق الصراع وعنصرا هاما في تسوية النزاعات. وفي العرض الذي قدمته المفوضة السامية، تبين أن التدفق الهائل للاجئين وتسليحهم عنصران هامان في عدم الاستقرار في أفريقيا، وخاصة في منطقة البحيرات الكبرى. كما أن عودة اللاجئين وتوطينهم مسألتان أساسيتان في عودة السلم الدائم والاستقرار في البوسنة في مرحلة ما بعد الحرب.

إن حل مسألة اللاجئين يتطلب منا أن نحسم ليس فقط المشاكل المباشرة، ولكن أيضا أن نتناول الأسباب الجذرية لهذه المشاكل. ولئن كان المجتمع الدولي يوفر المساعدة الإنسانية لمناطق الصراع ويساعد في حماية اللاجئين ويضع الترتيبات لعودتهم الطوعية وإعادة توطينهم إلا أنه يجب عليه أيضا أن يبحث على مستوى أعمق عن مصادر النزاعات الإقليمية والأزمات الإنسانية. وعليه أن يعمل من أجل القضاء على الأسباب الرئيسية لمشكلة اللاجئين وذلك بتشجيع الوحدة الوطنية وزيادة الثقة المتبادلة وتعزيز التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار في البلدان المتضررة.

وفي نفس الوقت ينبغي أن نكون حريصين على عدم تسييس مسألة اللاجئين، لأن هذا من شأنه أن يعوق تسوية هذه المسألة. إن بعض القوى الإرهابية في بعض المناطق، بغية تحقيق أهدافها السياسية، تعرقل عودة اللاجئين، وتأخذهم رهائن بالقوة، وتوسع الأزمات الإنسانية وتعمل على تفاقمها. ومثل هذا النهج مجرد تماما من الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفهم هذه الظاهرة بوضوح.

إن تسوية مشكلة اللاجئين وتوفير المساعدة الإنسانية لهم مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي. ولفترة طويلة فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى تعمل دون كلل لتحقيق هذه الأهداف. وكثيرون من العاملين الدوليين في المهام الإنسانية يعملون في ظروف صعبة وبالغة الخطورة ويبذلون جهودا هائلة ويضحون بحياتهم أيضا. إنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب لهم عن احترامنا ولأقدم عزائنا لأسر المتوفين منهم. إن وفد الصين يدعم إدارة الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الدور الرائد الذي يقومان به.

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نرحب بهذا العرض كجزء من تبادل الآراء المعتاد بين مجلس الأمن ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويرحب وفدي أيضا بالشكل الذي اتخذه هذا العرض. وأود أن أشكركم سيدي، على الترتيب له. ونأمل أن يكون هذا مظهرا معتادا من مظاهر عمل المجلس في المستقبل.

اسمحوا لي في البداية أن أشكر السيدة أوغاتا على عرضها الشامل، وأن أشيد بالنيابة عن حكومتي، إشادة قوية بها وبجميع الذين يعملون في المنظمة التي تتولى إدارتها، ليس فقط لجهودهم الهائلة في الميدان في جميع أنحاء العالم، ولكن أيضا للأفكار التطلعية والاقتراحات التي قدمتها لنا اليوم.

في الآونة الأخيرة كرس مجلس الأمن اهتماما متزايدا لمسألة حماية اللاجئين على نحو يتعلق بالمسألة. وهناك مثالان على ذلك، متابعة تقرير الأمين العام بشأن أفريقيا، وتقرير الأمين العام عن توفير الحماية للمساعدة الإنسانية، ويمكن القول بصورة عامة إن هناك توصيات ونتائج متداخلة. ويقدر وفدي تعقيبات السيدة أوغاتا على العمل من أجل وضع سلسلة من البدائل لضمان بيئة آمنة للمدنيين الذين يتعرضون للأخطار بسبب النزاعات، بالإضافة إلى ما ذكرته بشأن دور مجلس الأمن ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأطراف الفاعلة الأخرى في معظم الحالات الخطيرة التي تتصاعد فيها المشاكل الأمنية.

إن أعضاء مجلس الأمن يتفاوضون حاليا بشأن مشروع قرار يتعلق بأمن مخيمات ومستوطنات اللاجئين كجزء من متابعتنا لتقرير الأمين العام بشأن أفريقيا. ونأمل في أن النتيجة التي ستسفر عنها هذه المناقشات وغيرها من المناقشات التي تجرى لمتابعة التقرير، ستجعل مجلس الأمن والأجزاء الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أفضل استعدادا لتناول قضايا الأمن المختلفة في حالات الأزمات. وإنني آمل أن تواصل المفوضة السامية إبقاء مجلس الأمن على بينة من موضوعات اللاجئين التي تثير شواغل أمنية.

ثمة سؤال أود أن أوجهه إلى السيدة أوغاتا، وهو عن الكيفية التي تشعر بأنها كفيلة بسد الفجوة القائمة بين التفويض التقليدي المعطى للمفوض السامي وبين مسؤولية المجلس عن السلم والأمن الدوليين، في سبيل تحويل الخيارات الجانبية إلى حقائق. وهل هناك حاجة إلى آلية جديدة للتعاون، أم إلى استعمال الآليات الموجودة على نحو أفضل؟ سيكون من المهم الاستماع إلى تعليقاتها حول ذلك.

وإذا كان لدينا متسع من الوقت، سيكون من المهم أيضا أن نستمع إلى المفوضة السامية وهي تعالج، بشيء من الإطناب، كيفية تقييمها إمكانيات رجوع الأقليات إلى ديارها في البوسنة وكرواتيا في ١٩٩٩. والسؤال الذي نطرحه هو، بالطبع، هل سيؤثر الجهد الرئيسي الذي تبذله المفوضية السامية في كوسوفو في العمل على مساحة البوسنة والهرسك. من الناحية المالية وغيرها.

السيدة ساتوه (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديرنا العميق لجهود السيدة ساداكو أوغاتا، وموظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في تناولهم هذه القضايا الصعبة جدا والمتزايدة صعوبة. وبصفتي من مواطنيها أود أن أقول لها، إذا جاز لي ذلك، أنها مصدر فخر لنا.

يجب علينا أن نواجه حقائق واقع هذا الموضوع. إني أشاطر السيدة أوغاتا تقييمها له وقلقها بشأنه. وأريد أن أؤيد ما قالته. ويسعدني أنها طرحت مسألة انعدام أمن الموظفين، التي هي قضية هامة جدا. ونحتاج إلى السعي إلى إيجاد طرائق لتحويل مسألة انعدام الأمن إلى مسألة توافر الأمن. وأود، بصفة خاصة، أن أنوه بأن مسألة أمن الموظفين العاملين في أنشطة المفوضية السامية أو أنشطة إنسانية أخرى، قد يكون لها أثر بعيد المدى؛ وإذ أن هؤلاء الموظفين يخالطون غيرهم من ضحايا الحرب أو اللاجئين أو المشردين، قد تكون حماية الموظفين عاملا يوفر الحماية كذلك للناس الآخرين. ولذا يجدر بنا أن نسير في هذا الموضوع بمزيد من الصلابة خلال السنوات القادمة.

أشعر بالإطمئنان لأن السيدة أوغاتا ركزت على المسائل الأفريقية، إذ أن أفريقيا بقعة ساخنة أخرى فيما يتعلق بمسائل اللاجئين. لقد تكلمت عن الحاجة إلى نهج إقليمي لوضع إطار شامل لأفريقيا الوسطى. وموضوع حيرتنا هو ما يوجد من افتقار إلى السند السياسي. وسؤالي هو: هل لديها أية مقترحات، قائمة على أساس خبرتها الذاتية في هذا الميدان، عن كيفية استحداث سند سياسي من جديد لنهج إقليمي من هذا النوع في أفريقيا؟

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ينضم وفدي إلى الوفود التي سبق أن هنأتكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع. وعلي أن أذكر بأن هذا الاجتماع إنما هو عاقبة لحركة شرع فيها، فيما أظن، منذ وقت طويل، في هذا المجلس، جميع أعضائه. ولكن، أود أن أثني على خمسة بلدان انتهت عضويتها في هذا المجلس، وهي بلدان بدأت في العام الماضي حركة، مع أعضاء آخرين بالمجلس، لتقديم بعض المقترحات خاصة بمنهجيات العمل في مجلس الأمن. وكان من ضمن المقترحات مقترح يتعلق بإمكان عقد جلسات عامة. ويسعدنا جدا أن هذا المقترح قد نفذ. والبلدان التي لم تعد عضوة بالمجلس والتي وقعت على الوثيقة ذات الصلة في العام الماضي، هي مصر وشيلي وغينيا - بيساو، وجمهورية كوريا وبولندا. وهذه البلدان تستحق منا أن نثني عليها.

ليست المسألة مسألة شفافية فحسب. إنها في الواقع، مسألة إسهام أفضل من جميع الأعضاء، ومسألة تضافرنا جميعا في العمل معا نحو الأهداف نفسها. وهذا هو السبب في أن مجلس الأمن يعكف على مناقشة هذه المسألة.

وعلي أن أثني عليك، سيدتي أوغاتا، لقد خطوت خطوات عملية أدت بنا إلى عقد هذه الجلسة اليوم. وقد استمعنا إليك في العام الماضي في المشاورات غير الرسمية التي أعقبها حصولنا، للمرة الأولى، على بيان رئاسي حول الموضوع. وكان ثمة بيان رئاسي آخر، هذا العام، بعد الاستماع إلى مقترحاتكم وتعليقاتك. إن هذين البيانين - اللذين وافقنا عليهما - وأظن أن علينا أحيانا أن نعمل بطريقة أشد تنظيما - يتضمنان بعض الأفكار التي تتعلق بحماية موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين. فمثلا ذكر كلا البيانين الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، التي اعتمدتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. والتي لم يتم التصديق عليها بعد. وأود أن أغتنم فرصة وجودك هنا، سيدتي أوغاتا، لأسألك هل تظنين أن الاتفاقية، مع ما فيها من أوجه القصور سيحب الناس توسيع نطاقها، وهل نستطيع نحن أن نفعل شيئا لتشجيع البلدان على التصديق عليها؟ وهل تستطيعين أن تفعلي شيئا لتنفيذ ما سبق أن قلناه مرتين في بياناتنا الرئاسية؟

هذا مذكور أيضا في تقرير الأمين العام عن توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم ممن يوجدون في حالات النزاع حيث نرى عددا من التوصيات المفيدة جدا؛ وقد تناولت بعضها اليوم. ويشجعني جدا أن بعض هذه التوصيات تجري ترجمتها فعلا إلى إجراءات عملية. وهذا هو سبب ترحيب وفدي الشديد ببيانك اليوم وبفكرة أننا لا نعمل على صعيد نظري؛ إننا ننجز شيئا ملموسا.

وبشأن ما قلتيه، سيدتي أوغاتا، ليس لي تعليقات، بل أريد بعض الإيضاحات. لا أريد إيضاحات عن كوسوفو، فقد تكلمت عن ذلك بوضوح تام ولكن الإيضاح مطلوب فيما يتعلق بما تتلقينه من سند سياسي بشأن كوسوفو، بالمقارنة مع النقص في المساندة السياسية للحالات الأخرى - وقد ذكرت أفغانستان والسودان. وتوجد تحركات، حتى في الأمم المتحدة، بشأن هاتين الحالتين الخطيرتين جدا، وتوجد مجموعات من البلدان، بل ومديرون لمنظمات غير حكومية، في الجلسة الدولية، يعملون بشأن تلك الحالات. أود أن أسمع منك عما ترينه من المستطاع أن يفعله مجلس الأمن وتفعله هذه المنظمة؛ وقد استرعي الانتباه إلى أن الجمعية العامة هي صاحبة المسؤولية الأولى هنا. غير أننا جميعا، بما فينا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ضالعون في هذا الموضوع. فماذا يمكن فعله لإسداء المساندة السياسية نفسها، أو أشد منها، إلى هاتين الحالتين اللتين تطرقت إليهما؟

لقد ذكرت عددا من الأمور التي تتعلق بأفريقيا، ونحن نعرف جميعا أن الكونغو تحتل الصدارة - جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. فهناك جميع مشكلات اللاجئين، والأشخاص المشردين داخليا، والتحركات السكانية القسرية التي تطرقت إليها. ومن المسائل التي نوهت بها وسببت لنا قلقا شديدا في الماضي، بالإضافة إلى تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم - مسألة تدفق السلاح. وهناك مسألة أخرى هي فصل اللاجئين عن كيانات أخرى تستعمل أحيانا مخيمات اللاجئين لأنشطة أخرى. فهل نقوم بشيء ملموس حول هذه المسائل؟ وهل تشارك في هذا مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وتقوم بشيء عملي؟

وقد وردت هذه النقطة في تقرير الأمين العام، وبحثت باستفاضة في مشروع القرار الذي نعده بشأن الطابع الأمني والإنساني والمدني الذي تتسم به مخيمات ومستوطنات اللاجئين. وأملي كبير في أن يتمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار ذلك في الأسبوع المقبل.

لقد ذكرت ثلاثة مجالات يتعين علينا جميعا أن نعمل فيها معا. وقد أشرنا من قبل إلى تعقيدات الحروب وهشاشة السلام. أما النقطة التي أشرت إليها بأننا ينبغي أن ننظر إلى عامل تشريد البشر فهي نقطة بالغة الأهمية أيضا. وأرى أننا يمكن أن نفعل شيئا لو نظرنا إلى الحقوق التي يكتسبها الإنسان بالولادة، إلى حقوق الإنسان.

ثمة مشكلة محورية أخرى، أعلم أنك شديدة الاهتمام بها لأنك قلت ذلك لهذا المجلس في مناسبات سابقة؛ وأريد أن أطرح عليك سؤالا عن مسألة التنسيق بين مفوضيتك ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. هل تعمل المفوضيتان معا؟ وهل التنسيق بينهما ناجح؟ وسأعود إلى مسألة التنسيق فيما يتعلق بالمجال الثالث الذي ذكرتيه.

وفي المجال الثاني، ذكرت الخيارات "اللينة" والخيارات "المتوسطة". وأنا أستبعد الخيار الرابع الذي ذكره السفير لافروف، ولكنك ذكرت ثلاثة خيارات أخرى

وأوصيت كثيرا باعتماد الخيارات "المتوسطة". وأنا أتفق معك على هذا. فبلدي، على سبيل المثال، يؤيد تماما إنشاء قوة للانتشار السريع، تستخدم، عند الضرورة للمساعدة في تأمين نوع ما من الأوضاع الحساسة. ولكننا نعمل في سبيل إنشاء تلك القوة، وأنا أعلم أنك ربما تقترحين ذلك، وفي مشروع القرار الذي نعده وضعنا شيئا يتعلق بترتيبات احتياطية في هذا الشأن. وأنا أعلم أنك تعملين بتعاون وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام والدول الأعضاء بخصوص مشاريع القرارات تلك، ولكن ألا ترين أننا نستطيع بل ينبغي فعلا أن نتحرك بمزيد من السرعة في هذا الاتجاه؟

وذكرت الصلة بحفظ السلام دون الإقليمي، وهذه مسألة مهمة جدا. فعلى سبيل المثال، أشرت إلى الحالة في غينيا - بيساو. فهل مفوضيتك تعد شيئا بالفعل للمرحلة الجديدة؟ لدينا اتفاق، ولدينا جهد دون إقليمي يبذله فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فهل نحن نعد بالفعل شيئا ملموسا لمساعدة هذه العملية؟ أنا أعلم أنك تبذلين جهدا جهيدا في سيراليون. وفيما يتعلق بنقطتك حول ضرورة إجراء الحوار والمصالحة الوطنية؛ نحن نفعل هذا في غينيا - بيساو. فهل نحن الآن نفعل شيئا ملموسا في هذه المسألة؟

وأخيرا فيما يتعلق بحالات ما بعد النزاع وعودة اللاجئين، فهذا غالبا عامل يعقد الأمور. وهذا هو السبب في أنني أرى أن التنسيق مهم للغاية، التنسيق بين جميع الهيئات والإدارات في الأمم المتحدة ومع الفاعلين الدوليين أيضا.

وهنا أطرح عليك سؤالا. أنا أعرف أن العفو مهم جدا كعنصر من عناصر بناء الثقة، وأرى أن هذا هو ما يجري إعداده في كوسوفو. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تكفل سيادة القانون عدم تكرار تلك الأوضاع، وأن يتحمل الناس والقادة تبعات أفعالهم. وأعلم أنك تؤيدين تماما إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وأود أن أعرف ما إذا كنا نعمل في هذا الإطار. ولأنني أعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية؛ فإن أمن الإنسان هو السبيل الوحيد لضمان الاستقرار والسلام. ولذا أريد أن أعرف ماذا تفعل المفوضية في هذه الحالات الأكثر حرجا بهذا المعنى. وأكون ممتنا لو تفضلت بتزويدنا بمزيد من التفصيل.

السيد بوعلاي (البحرين): السيد الرئيس، يعرب وفد بلادي عن امتنانه لكم لترتيب هذا الاجتماع العام، وتنظيمه بطريقة مفتوحة للمناقشة. وهذا خير دليل على اهتمامكم بموضوع الشفافية في المجلس التي طالما نادى بها كثير من الوفود هنا. إننا نقدر لكم هذا المجهود.

ويود وفد بلادي أن يتحدث بالنسبة لموضوع العاملين على توصيل المساعدات الإنسانية. وليس هذا للتقليل من شأن موضوع اللاجئين أنفسهم. بل بالعكس لزيادة الاهتمام باللاجئين. فمع مآسي اللاجئين وأوضاعهم السيئة التي نسمع عنها، ومع استفحال تلك الأوضاع، يصبح موضوع العاملين على توصيل المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين موضوعا هاما لا يقل أهمية عن موضوع اللاجئين أنفسهم.

وفي رأي بلادي أن ضمان سلامة هؤلاء العاملين وتوفير التسهيلات لهم لأداء عملهم لا يقل أهمية عن توفير المساعدات للاجئين. إذ كيف ستصل هذه المساعدات إلى اللاجئين إذا لم يكن هناك جو ملائم للعاملين على توصيل تلك المساعدات؟ ولقد حدثت حوادث كثيرة، من خطف وقتل وابتزاز تعرض لها هؤلاء العاملون.

وحينما نتطرق إلى موضوعهم اليوم نريد أن نسأل السيدة أوغاتا، مع كل تقدير وفد بلادي لعملها المتفاني في موضوع اللاجئين: هل توجد ضمانات كافية لحماية العاملين على إيصال المساعدات إلى اللاجئين؟ وفي حالة وجود تلك الضمانات، هل تمت ترجمتها إلى تشريعات قانونية؟

إننا نعلم أن الجمعية العامة أصدرت قرارها ١٦٧/٥٢ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ في هذا الخصوص. ولكن هل هذا يكفي؟ ومن جهة أخرى، إذا وجدت تلك الضمانات، فهل هناك ترجمة واقعية لها على أرض الواقع حيث يعمل العاملون في مناطق النزاع؟ وهل هناك حماية أمنية لهم في مواقع العمل؟

هذه شواغل وفد بلادي بالنسبة لحماية العاملين على توصيل المساعدات للاجئين، التي أكرر أنها لا تقل أهمية عن تقديم المساعدة للاجئين أنفسهم.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيد الرئيس، نحن أيضا سعداء جدا لأن المجلس يعقد برئاستكم هذه المناقشة العامة اليوم للاستماع إلى الإحاطة الإعلامية التي أعدتها المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا، لجميع أعضاء المنظمة.

ونـرى أن اجتماع اليوم العام خطوة رائدة بالنسبة لما أشير إليه على أنه الطريق الصحيح، طريق الشفافية والديمقراطية في مجلس الأمن. وتثق كوستاريكا بأن هذا الطريق يمكن أن يصبح سابقة محددة لإجراءات المجلس المعتادة بحيث تقدم جميع التقارير والإحاطات الإعلامية من الأمانة العامة والوكالات المتخصصة والوكالات المعنية بمسائل السلم والأمن الدوليين، إلى المجلس بهذه الطريقة.

وفقا للمقررات المتخذة في المشاورات غير الرسمية، أعددنا قائمة بالشواغل والأسئلة التي نود طرحها على السيدة أوغاتا، وإن كانت قد تعرضت بالفعل للكثير منها في إحاطتها الاستهلالية. وبالتالي، نود أن نتقدم ببعض الملاحظات العامة، وأن نركز على نقاط معينة.

إننا نعلق أهمية كبرى على ما ذكرته السيدة أوغاتا عن الدعم السياسي والضغوط السياسية، المطلوبة لحسم النزاعات التي تنتهك السلام والأمن الدوليين. وأقول صراحة، إننا لا يمكن أن نقبل التمييز أو التركيز على بنود معينة على حساب بنود أخرى. ونعتقد أن ممارسة ضغوط غير متحيزة ومتواصلة في آن واحد، مسألة لازمة حيثما يوجد نزاع.

وفيما يتعلق بالحالة في كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أشارت السيدة أوغاتا إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وخطوات سياسية وقانونية يمكن أن تساعد في دعم الحالة الإنسانية للسكان المدنيين المتضررين من النزاع. ونحيط علما بإمكانية إصدار عفو عام، الأمر الذي نعتبره مفيدا وجديرا بالاهتمام، وينبغي أن يحظى بنظر جدي من جانب كل المعنيين بهذا الموضوع، بوصفه جزءا من جهد لتعزيز الحالة الإنسانية. ذلك أن إصدار عفو عام، فيما يبدو لنا، خطوة طيبة يمكن اتخاذها، ولكننا نعتقد أيضا أنه ينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة أخرى لتعزيز احترام النظام القانوني وسيادة القانون. وقبل كل شيء نعتقد أن مثل هذه التدابير يجب ألا تستخدم لإدامة الإفلات من العقاب، فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي.

وأود أن أشير إلى الوضع العام السائد في مخيمات اللاجئين، وهو وضع يؤثر تأثيرا خاصا على المناطق الافريقية المتضررة بالنزاعات المسلحة. وكوستاريكا تعلق أهمية قصوى على الوضع الأمني في تلك المخيمات. فلا يخفى على أحد منا أن هذا الوضع لا يؤثر فحسب على الظروف التي تقدم فيها المساعدة الإنسانية، بل إنه أيضا أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لمن يعيشون في تلك المخيمات. ونود أن نتعرف على رأي المفوضة السامية حيال هذا الوضع، وأن نتعرف، خاصة، على رأيها بشأن فعالية التدابير الحالية التي تضمن، مثلا، الفصل بين المدنيين والمقاتلين، وهو عنصر أساسي في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بملاحظاتي السابقة عن الحاجة إلى إفساح مجال كاف لممارسة ضغوط سياسية تؤدي إلى حل النزاع - يبدو لنا من الضروري أن نستمر في التدابير السياسية التي تنفذ بالفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية التوصل بسرعة إلى وقف لإطلاق النار؛ حيث أننا نخشى من أن يؤدي التركيز الحالي على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار إلى إنزال القضايا الإنسانية إلى مرتبة دنيا. ونود أيضا أن نشدد على الحاجة العاجلة إلى مناقشة واعتماد ترتيبات لمواجهة الحالة الإنسانية في ذلك البلد.

لقد أكدنا دوما على الحاجة إلى حلول مبتكرة وآليات جديدة لمعالجة الحالة الإنسانية، والوضع الأمني في مخيمات اللاجئين. كما ذكرنا من قبل. وأكدنا، على سبيل المثال، أن السابقة التي قدمتها اللجنة الثلاثية في بوروندي وتنزانيا، خطوة في الاتجاه الصحيح. ونود أن نعرف ما إذا كان لدى السيدة أوغاتا تقييم جديد لتطور عمل تلك اللجنة، وفي المقام الأول، ما إذا كانت هناك إمكانية لتطبيق مثل هذه الترتيبات في مناطق أخرى توجد بها حالات نزاع تنشأ عنها نتائج إنسانية.

ختاما، نود أن نشير إلى التدابير المقبلة التي تتوخاها السيدة أوغاتا. ونود أن نركز، بصفة خاصة، على مسألة عمليات حفظ السلام المتعددة التخصصات. ونعتقد أن ذلك يمثل إنجازا هاما في تعاليم وممارسات الأمم المتحدة بشكل عام - كما قيل من قبل - حدت إليه المفاهيم التي دأبت المفوضة السامية على توجيه انتباه مجلس الأمن إليها. ونرى، بطبيعة الحال، أن المساعدة الإنسانية عنصر حاسم في توسيع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع ذلك، نود أن نؤكد على اعتقادنا بأن الدرس الرئيسي المستخلص هنا، هو أنه، بالنظر إلى تعقد حالات النزاع، ينبغي زيادة توسيع تخصص هذه العمليات، من حيث نطاقه وطبيعته، ليشمل المجالات الأخرى ذات الصلة، فيما يتعلق ببناء السلام، كما قالت السيدة أوغاتا. ونود أن نوضح هذه النقطة، وأن نعرف رأي المفوضة السامية بشأن عملية توسيع الطبيعة المتعددة التخصصات لعمليات حفظ السلام.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشعر وفد بلدي بالامتنان للسيدة أوغاتا على إحاطتها الشاملة بشأن موضوع يقلق المجتمع الدولي ويهمه بشكل خاص، ألا وهو المشكلة الأبدية المتمثلة في محنة اللاجئين. ومن دواعي سرورنا الخاص أن نلاحظ أن مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أقام علاقات وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في كل ما يخص منطقة غرب افريقيا دون الإقليمية.

وكما أشارت المفوضة السامية، وعن صواب، فإن منطقة غرب افريقيا نالت نصيبها الوافي من النزاعات، إلا أنه بفضل الجهود الإقليمية العظيمة التي بذلت حتى الآن، بدأ السلام يعود تدريجيا إلى تلك المنطقة. ومع ذلك، فمن نافلة القول إن مواردنا محدودة، وإننا سنحتاج إلى دعم بقية المجتمع الدولي لإكمال جهودنا الذاتية. وآخر مثال على ذلك هو التوقيع مؤخرا، في أبوجا، على اتفاق بين حكومة غينيا - بيساو والمجموعة التي سمت نفسها الزمرة العسكرية، يضمن، في جملة أمور، حرية وصول المنظمات والوكالات الإنسانية إلى السكان المدنيين المتأثرين بالنزاع. وهذا أمر جدير بالثناء العاطر حقا؛ وهو ما يجب أن يكون، لأنه ما من منافع سياسية أيا كانت أهميتها، تستحق التضحية بأرواح البشر، بلا رحمة ولا مبالاة، مثل منع وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها.

ونأمل أن يصغى المجتمع الدولي إلى ندائنا حتى يتسنى الحفاظ على الزخم الذي تولد، من أجل توطيد عملية السلام في جميع البلدان التي ذكرتها السيدة أوغاتا في إحاطتها هذا الصباح.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذا الاجتماع. إن فعالية شكل هذه الجلسة، التي يدلل عليها بما فيه الكفاية، كما أعتقد، الإحاطة المحفّزة والشيقة والمفيدة للغاية، المقدمة من السيدة أوغاتا التي أود أن أتوجه إليها بإشادة خاصة. ومثلنا مثل غيرنا، يحدونا الأمل في أن نتمكن من استخدام هذا الشكل من الجلسات مرة أخرى في المستقبل.

وبالنظر إلى ضيق الوقت، أود أن أركز تركيزا أكبر على الأسئلة بدلا من البيانات. إلا أنني أود أن أدلي بملاحظة ذات طبيعة عامة إلى حد بعيد، وهي أنه عند إدارة الأزمات، سواء كانت إنسانية أو سياسية أو أمنية في طبيعها، من الحيوي أن يكون هناك تدفق منتظم من معلومات موثوق بها. وهذا يصدق على الأزمات الإنسانية في افريقيا، مثلما يصدق على الأزمات في أي مناطق أخرى. ويسرنا أيما سرور ملاحظة أن الإحاطات الإعلامية في جنيف بشأن المانحين، بالنسبة لموضوع البحيرات الكبرى، ستقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الآن مرة كل أسبوعين. ونحن نقدر كمية المعلومات المتاحة حاليا عن تلك المنطقة. ونأمل أن يتاح المزيد من المعلومات عن حالة اللاجئين في غرب أفريقيا.

وفي سياق الإبقاء على الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين، أشار الأمين العام في تقريره عن أفريقيا إلى مبادرة مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لمعالجة مسائل الأمن للاجئين البورونديين في تنزانيا. وسنكون ممتنين للغاية للمزيد من المعلومات عن التقدم المحرز في هذه المبادرة التي يبدو أنها مبادرة قيمة للغاية. ويهمنا أن نسمع من المفوضة السامية العبر التي استخلصناها، وما إذا كانت تشعر بأنه يمكن تطبيقها في أماكن أخرى. ويهمنا كذلك أن نستمع إلى الخطوات الأخرى التي تفكر فيها المفوضة السامية متابعة لتقرير الأمين العام.

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، فإن أداء المفوضة السامية في كوسوفو سيكون اختبارا آخر هاما للغاية لقدرة المفوضية على الوفاء بالمطلوب. وتقاريرنا الأولية، الناتجة عن إحاطة السيدة أوغاتا، تشير إلى أن المفوضية تضطلع بالعمل على نحو ممتاز في ظل ظروف صعبة للغاية. ويهمنا على وجه الخصوص أن نستمع إلى المزيد من المعلومات عن الوقت الذي يحتمل أن تسمح الظروف فيه بعودة اللاجئين. وما هو عدد المشردين داخليا الآن، وما هي الظروف التي يعيشون فيها؟ وهل ترضى المفوضة السامية عن الترتيبات المعمول بها في كوسوفو لحماية موظفي المفوضية من التهديدات الأمنية المختلفة مثل الألغام الأرضية؟

ولكن، كما ذكر آخرون، كوسوفو لا تمثل كل القضية في يوغوسلافيا السابقة. فيهمنا كذلك تقييم السيدة أوغاتا لعودة الأقليات إلى البوسنة. ونلاحظ أن السيد كارلوس ويستندورب، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، قال إنه من الممكن أن يعود ٠٠٠ ١٢٠ شخص عام ١٩٩٩، بالمقارنة بما بين ٠٠٠ ٣٥ و ٠٠٠ ٤٠ شخص هذا العام. فهل هذا الرقم واقعي، وهل ترضى المفوضية عن الموارد الموجودة لديها لحماية هذا العدد الضخم من العائدين؟

وأتوقف عند هذا الحد، مع شكري الجزيل لكم، السيد الرئيس، وللسيدة أوغاتا.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعرب عن امتناننا لكم، السيد الرئيس، لإتاحة هذه الإحاطة في شكل جلسة مفتوحة، ولإعطائنا الفرصة للاستماع إلى التحليل المتعمق والهام جدا الذي قدمته السيدة أوغاتا. وأود أن أشكر السيدة أوغاتا على إحاطتها الممتازة وعلى المعلومات الغزيرة التي زودتنا بها. وفضلا عن ذلك، أود أن أثني عليها وعلى زملائها للعمل الذي اضطلعوا به في ظل ظروف صعبة في العديد من أنحاء العالم، وفي حالة وصفتها في إحاطتها بأنها حالة لا تكون فيها المشاركة الدولية الحاسمة في حل الصراع هي القاعدة. وأود أن أضيف أنه لا تزال هناك مشكلة خطيرة، وهي الاتجاه لإحلال العمل الإنساني، أو المناقشات الإنسانية، محل الإجراءات السياسية.

إن السيدة أوغاتا لم توفر لنا بثروة من المعلومات فحسب، بل وفرت لنا بثروة من الأفكار أيضا. وأعتقد أن هناك رسالة رئيسية في إحاطتها لها أهمية خاصة بالنسبة لمجلس الأمن. فقد قالت إن هناك أهمية خاصة للتعاون بين الحكومات ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية للاجئين، إلى جانب التعاون فيما بين الحكومات في الجهود المبذولة لحل المشاكل الإنسانية ومشاكل اللاجئين.

وحكومة بلدنا تعي تماما الأهمية الفائقة لتعاون الحكومات في هذه الجهود. ونشاط سلوفينيا في إزالة الألغام في البوسنة والهرسك تعبير خاص عن ذلك. ونرى أن المهام في مجال إزالة الألغام مهام حيوية بالنسبة لتهيئة الظروف لعودة اللاجئين في البوسنة. وهذه أولوية نود أن نكرس لها طاقاتنا، ونأمل أن يكتب النجاح لهذا المسعى.

ومن المؤكد أن فكرة التعاون من جانب الدول لها تطبيقات عديدة. ففي المرحلة الوقائية، لا غنى عن دور مجلس الأمن. وفي وقت تدفق اللاجئين، يكون لضمانات الأمن في مخيمات اللاجئين أهمية قصوى؛ ونلاحظ باهتمام خاص النقاط التي أثارتها السيدة أوغاتا بشأن ما يدعى بالخيارات المتوسطة: وهي توفير الشرطة وغيرها من العاملين لكفالة الأمن في مخيمات اللاجئين. وبعد ذلك، في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، هناك مهام معقدة متنوعة.

وأود أن أضيف فكرة إلى هذا المفهوم الرئيسي للتعاون الدولي، وهو أمر أساسي لنجاح المساعدة المقدمة إلى اللاجئين ولعودة اللاجئين. وهناك حالات أخرى، وقد رأينا إحداها مؤخرا جدا، حيث كان العمل السياسي الحاسم أهم جزء في التعاون: العمل السياسي الحاسم لكفالة احترام قرارات مجلس الأمن، ولوقف الهجمات على السكان المدنيين، ولإزالة الخوف الموجود في المناطق المتأثرة، مما يهيئ الظروف لعودة اللاجئين والمشردين. وقد يكون ذلك الشكل الرئيسي والأهم من أشكال التعاون اللازمة في بعض الظروف. وكما يتبين من حالة كوسوفو، هذا يمكن أن يحدث، وعندما يحدث، يمكن أن يحدث بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

كانت هذه تعقيبات عامة أردت أن أدلي بها. وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه سؤال محدد. أشارت السيدة أوغاتا في إحاطتها إلى الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة إلى اللاجئين البورونديين في تنزانيا. وذكرت رقم ٢٦٠ ٠٠٠ لاجئ بوروندي في تنزانيا، وقالت إنه كان هناك خلط متزايد من تدفقات اللاجئين، والتشريد الداخلي، وحركات الإعادة إلى الأوطان. وعلمنا من الإحاطات السابقة من السيدة أوغاتا أن التعاون الثلاثي بين رواندا وبوروندي وتنزانيا تجربة ناجحة نجاحا معتدلا. ونود أن نعلم المزيد عنها؛ وربما بوسع السيدة أوغاتا أن تطلعنا على آرائها بشأن هذه المسألة في وضعها الراهن. ومما لا شك فيه أن ذلك سيساعد مجلس الأمن وهو يحاول أن يعالج الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وهي حالة محفوفة بالمخاطر.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر لكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة لنا لنستمع إلى السيدة أوغاتا بشأن هذه القضية الهامة للغاية. وأود أن أرحب أيضا بالشكل الجديد لإجراء مشاورات المجلس بهذا الأسلوب الذي يتسم بالشفافية.

وأود أن أسجل دعم وفد بلدي للمساعدة القيمة التي لا يزال مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين يقدمها للاجئين والمشردين. وقد تغيرت طبيعة الصراعات اليوم. وأكثر فأكثر نشهد المدنيين الأبرياء والعاملين في المجال الإنساني يصبحون أهدافا للصراع المسلح، حيث تسعى الأطراف المتحاربة، عمدا، إلى استخدام الهجمات لأغراض سياسية وعسكرية. وفضلا عن ذلك، شاهدنا في السنوات القليلة الماضية ما أقلقنا من ظهور للعناصر المسلحة في مخيمات اللاجئين. وفي هذه الحالات، هناك ثقافة للإفلات من العقاب على المجتمع الدولي أن يعالجها، وهذه نقطة أشار إليها من تكلموا قبلي.

وأود أن أذكر بعض الحالات المعينة. ففي الصراع الناشب في كوسوفو، على سبيل المثال، أصبح المدنيون هدف الصراع. ونتيجة لذلك ترك التدمير الذي خلفه الصراع آثارا ضارة ضخمة على المدنيين. ويتبين ذلك من التشريد المتراكم لما يقدر بأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في ذروة هذا الصراع. وفضلا عن ذلك، أجبر ما يقدر بـ ٥٠ ٠٠٠ شخص على ترك ديارهم واللجوء إلى الغابات والجبال. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن المنظمات الإنسانية من توصيل المساعدة إلى المعوزين نظرا لانعدام الأمن الناتج عن طبيعة الصراع.

وعندما ننتقل إلى القارة التي أنتمي إليها، أفريقيا، فإنه نظرا لمواردنا المحدودة، يحث وفد بلدي المجتمع الدولي على المشاركة بنشاط أوفر في تشاطر الأعباء في أنشطة بناء القدرات الواجبة، والتدريب والخدمات الاستشارية للتعجيل بسن وتنفيذ التشريعات المتعلقة باللاجئين. ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، كلها منظمات تواجه تحديات ضخمة في أنشطتها الإنسانية. ويمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدور هام في المساعدة على التصدي لهذه التحديات. وعلى أساس خبرة الدروس المستقاة من حالات الصراع التي حدثت مؤخرا، بوسع المجلس أن يكون رائدا هاما في حماية اللاجئين وغيرهم في حالات الصراع.

وأود في هذا الصدد أن أعبر عن الامتنان لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لما تضطلع به حاليا من برامج تستهدف مساعدة البلدان المضيفة، مثل كينيا وتنزانيا، كما سمعنا من المفوضة السامية.

وفيما يتعلق بوجود عناصر مسلحة داخل مخيمات اللاجئين، يود وفدي أن يستفسر من السيدة أوغاتا عن ماهية التدابير التي تتخذ، أولا، لكفالة حماية اللاجئين الحقيقيين؛ وثانيا، لضمان وصول المساعدة المخصصة للاجئين إلى اللاجئين الحقيقيين وليس إلى العناصر المسلحة؟

وختاما، أرى أنه يجدر التذكير اليوم بالمناقشة العلنية التي أجراها المجلس في أيلول/سبتمبر بشأن توفير المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم ممن يوجدون في حالات النزاع، بل والتذكير أيضا، بتقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس في هذه الجلسة. وآمل أن يشرع كل من يقومون بدور في معالجة هذه المشكلة الهامة بتنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير، التي أراها هامة ومناسبة جدا لهذه المشكلة التي نتناولها الآن.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، لمبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة التي جاءت في وقت مناسب تماما.

وأود أن أشكر السيدة أوغاتا لأنها أشارت إلى السيد كوشتيل في مستهل بيانها. والسيد كوشتيل، الموظف الرفيع المستوى في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أبناء بلدي، وهو الآن رهينة منذ عدة شهور. ويبدو لي أن هذه الحالة تصور، للأسف، المخاطر اليومية التي يتعرض لها فعلا موظفو المفوضية. وهو أمر مشرف لهم، ولكنه في نفس الوقت يبرز خطورة مشكلة توفير الحماية للمساعدة الإنسانية، وهو موضوع تكلم عنه بالفعل كثير من أعضاء المجلس.

ومن هذا المنطلق، ومع مراعاة الحالات التي برزت أو تبرز أو ستبرز فيها هذه المشكلة، مشكلة توفير الحماية للمساعدة الإنسانية ولموظفي المفوضية، فإنني أود أن أذكر بحالتين محددتين هما حالة كوسوفو، وحالة منطقة البحيرات الكبرى.

فيما يتعلق بحالة كوسوفو، أود أن أسأل السيدة أوغاتا، هل أن الترتيبات التي جرى التفكير فيها أو الجاري تنفيذها لحماية الموظفين الدوليين الذين سيمارسون نشاطهم في كوسوفو ترتيبات مناسبة، من وجهة نظرها؟ وبعبارة أخرى، هل تستطيع المفوضية التعليق على التدابير التي اتخذت لمواجهة الحالات المحتملة مثل الحالات التي أدت إلى حجز السيد كوشتيل كرهينة، أو مثل تلك التي حدثت مؤخرا في البوسنة، وما زالت حية في أذهاننا؟

هذا ما أود قوله بالنسبة لكوسوفو. أما بالنسبة للموضوعات الأخرى فنحن مقتنعون بأن المفوضية ستعمل بشكل فعال من أجل محاولة تيسير عودة اللاجئين وإعادة استقرارهم في ظل أقل الظروف الممكنة رداءة.

وفيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، فإنني أعتقد أن مسألة توفير الحماية للمساعدة الإنسانية مسألة حيوية للغاية. وحتى إذا أخذنا في الاعتبار التاريخ وحده، التاريخ الحديث، فإنني أود أن أعرف ما هو رأي السيدة أوغاتا في أن مجلس الأمن، بعد أن خطط لتوفير الحماية للمساعدة الإنسانية في كيفو في تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٩٦، تخلى في نهاية المطاف عن محاولة نشر قوة متعددة الجنسيات هناك. وأنا أعرف أن هذه مسألة سياسية إلى حد ما، ولكن في ضوء التجربة الماضية، وفي ضوء المعلومات التي وصلتنا بعد ذلك، أود أن أعرف هل تعتبر السيدة أوغاتا أن هذا القرار كان صائبا أم أنه كان، كما نعتقد نحن، قرارا خاطئا من جانب أعضاء المجلس؟

وأود في المرحلة الراهنة، أن أعرب أيضا - مرة أخرى فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى وفيما يتعلق بكيفو على الأخص - ما هو رأي المفوضة السامية في الحالة الإنسانية السائدة في منطقة كيفو وإلى أي حد تعتقد المفوضية أنها قادرة على التعريف بوجودها مرة أخرى في منطقة تعاني بوضوح من المشكلات المرتبطة بالتشريد القسري؛ وما هو الشكل الذي سيتخذه الدور المطلوب منها أن تقوم به في هذه المنطقة من العالم، وما هي الحماية الممكنة التي ستوفرها لذلك الدور؟

وتساورنا تساؤلات أخرى فيما يتعلق بالمناطق الأخرى حيث قد تكون مشكلة توفير الحماية أقل إلحاحا بعض الشيء، في المناطق التي يوجد بها عدد كبير من اللاجئين على سبيل المثال. فالمفوضية تحاول التغلب على مشكلة بقاء أولئك اللاجئين على قيد الحياة بطريقة بالغة الروعة. ولكن في غياب التسويات السياسية، إلى أي مدى يمكن اعتبار اجراءات المفوضية ليس تبريرا في الحقيقة لغياب مجلس الأمن، أو بالأحرى عجز مجلس الأمن أو أعضاء المجتمع الدولي عن محاولة تسوية المسائل ذات الأولوية؟ وهنا يتبادر إلى ذهني العدد الهائل من اللاجئين الموجودين حتى الآن في كوناكري غينيا - وعددهم كما أعتقد ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ - وأولئك الموجودين حتى الآن في تنزانيا.

والسؤال هو الآتي: مع كل المعرفة العملية المتوافرة لديك ولدى معاونيك بشأن المشكلات الموجودة في مخيمات اللاجئين ومع إلمامك برغبات وبأماني اللاجئين، هل أنت قادرة على مشاطرة شواغلك مع أعضاء مجلس الأمن، فضلا عن قادة تلك المناطق، أو ربما التخطيط لإيجاد تسوية لتلك المشكلات؟ وأنا أفكر مرة أخرى، على سبيل المثال، فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى وفي اللاجئين الموجودين حتى الآن هناك والهواجس التي ربما ما زالت تساورهم والتي تمنعهم من العودة إلى ديارهم الأصلية. هل تستطيعين أن تبيني لقادة البلدان الأصلية للاجئين الاقتراحات التي يمكن أن تسمح بإجراء مصالحة وطنية لأجل تيسير عودة اللاجئين؟ أم أنك - تعتقدين أن هذا ليس دور المفوضية وأنك تستطيعين مشاركة القادة المحليين ومجلس الأمن في شواغلك ولكن ما تحتاجين إليه هو التغلب على مشكلة بقاء أولئك اللاجئين على قيد الحياة يوميا على سبيل الأولوية ولا يمكنك تجاوز ذلك إلى القيام بالدور السياسي الذي ربما يوكله البعض إليك؟

وأختتم بطرح سؤالي الأخير، وهو في الواقع أقرب إلى أن يكون ملاحظة. لقد لاحظت من بيانك أنك تتوقعين أيضا وضع خطط حالات المآسي الإنسانية في المستقبل. وقد ذكرت حالة الشرق الأوسط. وسؤالي الأخير، أود أن أعرف هل ما زالت هذه الخطط مناسبة، أي هل ما زالت لديك خطط فيما يتعلق بالتدفق المحتمل للاجئين إذا ما أثرت أزمات عنيفة، عما قريب، على منطقة الشرق الأوسط؟

السيد دانغي ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، إننا أيضا نرحب بمبادرتكم الموفّقة بعقد هذه الجلسة عن موضوع هام جدا يشكّل شاغلا للمجتمع الدولي: وهو مسألة اللاجئين وغيرهم ممن يوجدون في حالات نزاع. ونحيي السيدة سداكو أوغاتا ومساعديها على جهودهم التي لا تكل في سبيل تخفيف معاناة هذه الفئة من الناس وجعل ظروف حياتهم أقل صعوبة. ولهذا يمكن للسيدة أوغاتا أن تعول على الدعم غير المشروط من الحكومة الغابونية.

سأتكلم بإيجاز. لأنه سبق لنا في إطار الفريق العامل المخصص الذي أنشأه مجلس الأمن عقب تدارسه لتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا، أن اعتمدنا عددا من القرارات والبيانات الرئاسية. ونعمل حاليا بشأن قرارات أخرى، وعلى وجه التحديد مشروع القرار المتعلق بحماية اللاجئين في المخيمات، والذي سنعتمده - كما حددتم ذلك بنفسكم سيدي الرئيس - في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ويغطي مشروع القرار عناصر ذكرتها السيدة أوغاتا من شأنها أن تسهم في كفالة السلام والأمن في مخيمات اللاجئين.

في السنة الماضية، عندما التقت السيدة أوغاتا بالمجموعة الأفريقية، أبلغتنا عن المشاورات التي أجرتها مع القادة الأفارقة بصدد تنظيم اجتماع دولي مماثل لتلك الاجتماعات التي عقدت عن مسألة اللاجئين في عام ١٩٩١ في أمريكا الوسطى، ثم، كما أعتقد، في عام ١٩٩٦ في إطار رابطة الدول المستقلة. فما هو حال هذا المشروع الآن؟ نود أيضا أن نتعرف على نوع الصعوبات التي تواجهها بصدد تنظيم هذا الاجتماع، لأننا نعتقد أن هذه المشكلة، في سياق الحديث عن أفريقيا مشكلة

معقدة قطعا ولكن، بوجه خاص، لأن معظم تدفقات اللاجئين تعود حاليا إلى الصراعات الداخلية. ولئن كانت بعض الصراعات قائمة بين الدول، فإن معظم الصراعات داخلية.

ربما يتعين بذل جهود دولية لعقد مؤتمر خاص للنظر في المسائل التي تؤثر على تدفقات اللاجئين هذه - وهنا، على سبيل المثال، أفكر في اقتراح سبق للمجلس أن اعتمده في إطار مشكلة منطقة البحيرات الكبرى. وقد تكلمنا كثيرا عن هذا الأمر في ٢٩ أيلول/سبتمبر، عندما نظرنا في ذلك الموضوع في نفس هذه القاعة. ونعتقد أن مسألة تسوية الصراعات تعتبر في لُب مشكلة اللاجئين الذين يتواجدون في حالات نزاع، وبالتالي نتفق تماما مع التحليل الذي تشاطرته معنا السيدة أوغاتا للتو.

وهذا ما ظللنا نقوله باستمرار للمجلس كي يتسنى لنا تخفيف معاناة هؤلاء الناس، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى. ومما يثير الإحباط حقا أن نتصور حالة الناس المخذولين يواجهون وحدهم مصيرهم في الأدغال الواسعة التي تغطي تلك المنطقة، ويقعون فريسة للحيوانات المتوحشة. إنها حالة مفزعة حقا، ولهذا ظللنا نصر على أنه ينبغي أن تمارس الجهات التي تملك الوسائل ضغطا على الأطراف المتنازعة لوضع حد لمعاناة الأشخاص الأبرياء، وخاصة النساء والأطفال. فالكثير من الأطفال لا يتمكنون من الذهاب إلى المدارس لنيل التعليم. ولا يخفى على أحد أن الأشخاص الذين لم ينالوا قسطا من التعليم في التقنيات الزراعية الحديثة لإنتاج الأغذية سيصعب عليهم كثيرا أن يقوموا بهذا العمل.

ونكتفي بهذه التعليقات على هذه المسألة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في ضوء القيود الزمنية، سأصرف النظر عن طرح الأسئلة أو الإدلاء بتعليق بصفتي الوطنية.

أعطي الكلمة الآن للمفوضة السامية أوغاتا وأدعوها للرد على أي أسئلة أو تعقيبات تختارها.

السيدة أوغاتا (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنني أقدر كل التقدير التعليقات المتنوعة والعميقة للغاية التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن، وأود فقط أن أرد على الأسئلة التي وجهت إلي. غير أن الأسئلة متنوعة جدا، ولا أعرف إن كنت سأتمكن من إنصاف الموضوعات الهامة جدا التي أثيرت، ولكنني سأبذل قصارى جهدي.

أولا، كانت هناك سلسلة من الأسئلة عن منهجيات التدخل العسكري. وأعتقد أن اختيار منهجيات معينة للتدخل العسكري يتوقف حقيقة على مجلس الأمن والزعماء السياسيين لمختلف البلدان. ولست في مقام أستطيع فيه أن أقول، "أعتقد أن هذا النوع من التدخل أفضل من التدخلات الأخرى". وفي ذات الوقت، فإن ما أستطيع أن أطلبه هو الرجاء بأن تفكروا في النتائج الإنسانية المترتبة على أنواع معينة من التدخل.

وأعتقد أنني أستطيع أن أقول إنه سواء كان القيام بالتدخل من طرف واحد، أو أطراف متعددة عن طريق مجلس الأمن، فإن هناك دائما آثارا على حركة الناس أو نزوحهم. وفي هذه الناحية، أود أن أتوجه بمناشدة حثيثة بأن يراعى هذا الجانب لدى اختيار مختلف منهجيات التدخل. وفي بعض الأحيان تكون التدخلات ضرورية لدفع المفاوضات السياسية، وأنا أقبل ذلك. وفي ذات الوقت، ينبغي أيضا التفكير فيما يكلف ذلك.

لماذا أحاول الآن أن أعمل مع الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام بشأن وضع سُلَّم للخيارات؟ لأنني أعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تدبير وقائي أفضل من شأنه أن يبسِّط أو يمنع عمليات النزوح البشري المعقدة والمطولة وغير الضرورية. وقد تعلمنا هذا بشكل مرير في العديد من أرجاء العالم، ولكن على وجه الخصوص، تعلمناه مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، حيث كان هناك خليط من الناس في المخيمات - لاجئون أبرياء مع عناصر مسلحة. وقد بذلنا قصارى جهدنا للفصل بينهم، ولكننا لم نستطع أن نفعل ذلك.

وأعتقد أن هذه نقطة أدركتها أيضا الحكومات في المنطقة على نطاق واسع. إن الفصل بين المجموعات المختلطة في مخيمات اللاجئين يمثل نقطة انطلاق مهمة للغاية، لأن علينا أن نبقي على حياد مخيمات اللاجئين وطبيعتها المدنية إذا أردنا حماية اللاجئين. وهذه نقطة انطلاق لبحثنا الهام للغاية.

وأعتقد أن هذا حظي باهتمام كبير. وقد حصلت على دعم الحكومات في المنطقة للفكرة القائلة بأن هذا النوع من الآليات يجب الاهتمام به وتنفيذه. وأعتقد أيضا أن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ينظر في هذا الأمر في مشاوراته، كما تبحث في

ذلك بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأعتقد أن هذا مجال يمكن أن يساعد في تجنب المزيد من التعقيدات مثل التي شهدناها في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ولو كان هذا الفصل قد نفذ في وقت مبكر، لربما أمكن، في اعتقادي، تخفيف حدة بعض الصراعات التي أعقبت ذلك في المنطقة، بقدر كبير، إن تعذر احتواؤها. وأعتقد أن هذا أمر من الأمور التي كنا نعمل من أجل تحقيقها كتدبير وقائي.

إن وفد كوستاريكا تساءل عما إذا كانت الآليات الموجودة غير كافية. ولكن ليست هناك آليات. فهناك ترتيب أنشئ خصيصا استنادا إلى الإمكانات السياسية والاستراتيجية، بيد أنني أعتقد أن هناك بعض الأشياء التي يمكن إعدادها حتى يتسنى لنا على الأقل أن نعرف إلى أية جهة نلجأ عند الأزمات.

وفيما يتعلق بهذه المسائل، أعتقد أن أسئلة طرحت أيضا عن السبب في عدم استخدام نهج مبتكرة وشاملة. لقد كان هناك الكثير من هذه النهج. وفي رأيي أن نهج المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى كان مبتكرا للغاية. وربما يكون المؤتمر قد استغرق وقتا أطول مما ينبغي. إلا أنه مثل محاولة للتشجيع على عودة اللاجئين ولإحلال السلم ثم تحقيق التنمية. ولا يزال من الممكن لهذا النهج الشامل أن يوفر نموذجا يحتذى إذا حاولنا النظر في الآليات التي دعمته. وربما سيمثل ذلك وسيلة أسرع لتناول بعض مشاكل اللاجئين المعقدة.

ما أردت أن أقوله بشأن السودان وأفغانستان أن هاتين الحالتين استمرتا على نحو متقطع لما يربو على ٢٠ عاما ـ و٢٥ عاما فيما يتعلق بالسودان. وأعتقد أن المجال واسع بالتأكيد لبذل الجهود لتخفيف معاناة الناس وتقليل أمدها. وهذا هو ما أحاول الحث عليه.

إنني لا أملك أية مكونات لنهج شامل، إلا أنني أعتقد أن التحركات التي تقوم بها الأمم المتحدة والبلدان المعنية قد تكون في الوجهة الصحيحة. غير أن هذه هي النقاط التي كنت أرغب بشدة في إثارتها فيما يتعلق بأهمية التدخل والآليات الاحتياطية والنهج الشاملة.

وكان هناك سؤال بشأن كيفية إثارة المزيد من الاهتمام السياسي بأفريقيا. وهذا سؤال كبير للغاية. وأعتقد أن الذي طرحه هو السفير ساتوه. وأعتقد أنه كان متأثرا للغاية بتجربة مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي كان برأيي مؤتمرا إنمائيا متعلقا بأفريقيا - وهو مؤتمر أولى اهتماما رسميا للمرة الأولى، في جدول أعماله، لأهمية الحكم ومنع النزاعات وحلها بوصف ذلك شرطا أوليا لإطلاق عملية التنمية إطلاقا كاملا. وأرى أن ذلك قد يكون نهجا واقعيا جدا قد يمارس بعض الضغط من أجل النظر إلى التنمية على نحو مختلف، وليس كما لو كان كل شيء مؤكدا وأن التنمية يمكن أن تسير على طريق يرفرف عليه السلام. إن انعدام التنمية يرجع، ليس فقط في أفريقيا وإنما في أماكن عديدة، إلى الافتقار الشديد إلى الحكم وإلى الحاجة إلى منع النزاعات وحلها.

وبهذا المعنى، كان مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا نقطة انطلاق هامة جدا. وأنا أجد بالتأكيد علاقة بين جهودنا لحماية اللاجئين ولعودة اللاجئين والعملية الإنمائية. وسأرحب بشدة ببحث الموضوع من هذا الباب أيضا.

وفيما يتعلق بما يحدث في كيفو اليوم، أوفدت مؤخرا بعثة برئاسة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نيويورك، حيث شاركنا فيها أيضا، بناء على طلب الناس المعنيين في كيفو. وقد طلب إلينا أن نذهب ونبحث الظروف الإنسانية. وما من شك في أنه كان هناك عشرات الآلاف من المشردين الذين يمكن أن يصبحوا لاجئين إن سمح لهم بعبور الحدود. إلا أن الوصول إليهم حاليا صعب للغاية. وأعتقد أن إمكانية تقديم المساعدة الإنسانية لتلك المنطقة ستعتمد إلى حد كبير على كيفية حل النزاعات هناك. وأعتقد أن مسائل الطائفية والقومية لها أهمية في ذلك السياق. وفي كيفو لا يجوز إغفال الدور الذي يسهم به تدفق الأسلحة في عملية التشريد.

ووجه سفير فرنسا إليّ سؤالا صعبا جدا عما إذا كان عدم نشر القوة المتعددة الجنسيات أمرا حسنا أم سيئا؟ وكل ما بوسعي قوله هو أن ذلك مثل خيبة أمل كبيرة لنا، وأنه لو كان قد حدث تدخل نشط في ذلك الوقت، لربما أمكن إنقاذ الكثير من الأرواح. إلا أن هذه الدروس يمكن لمجلس الأمن أن يستقي العبر منها، حيث أن هناك أشكالا شتى من وجهات النظر المؤيدة والمعارضة فيما يتعلق بهذا النوع من القرارات.

ماذا يمكن للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن تفعل اليوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى بالإضافة إلى محاولة مساعدة الناس على البقاء على قيد الحياة؟ تلك مهمة هائلة يتعين علينا القيام بها، وهي محاولة مساعدة البشر على البقاء على

قيد الحياة، والمحصلة النهائية هي أن علينا أن نساعد الناس على البقاء أحياء. وأعتقد أن هذا درس مرير تعلمناه، وهو أننا لا يمكننا أن نعود بالناس إلى الظروف المثلى. ولكن حتى لو كانت الظروف لا ترقى إلى أن تكون مثالية، فيمكننا أن نساعد الناس على البقاء أحياء، وقد يتاح لهم خيار آخر فيما بعد، عندما تتحسن الظروف. وهذا هو الواقع الذي يتعين علينا أن نواجهه.

وأنا شخصيا قد لا يتسنى لي القيام بدور سياسي، ولكنني أعتقد أنه فيما يتعلق بمساعدة الناس على البقاء على قيد الحياة، بوسعي أن أثير مسائل وأسترعي إليها نظر مجلس الأمن. وهذا هو ما آمل بشدة أن أتمكن من القيام به. وهناك منظمات أخرى إنسانية وغير حكومية تتصدى لهذه المشاكل. وما يمكننا أن نفعله هو أن نسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة هشاشة السلام وأيضا إلى معاناة الناس بغية أن يتمكن المجلس من اتخاذ قرارات واقعية تأخذ بعين الاعتبار مصائر الناس.

وسأل ممثل غابون عما نفعله فيما يتعلق بالمؤتمرات. وأعتقد أن الدرس الذي تعلمناه من أمريكا الوسطى - أي المؤتمر المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى - كان مفيدا. وأعتقد أن الجهد الذي بذلته بلدان كمنولث الدول المستقلة في عام ١٩٩٦ مثل أيضا محاولة واقعية لتثبيت حركة السكان. إن تبسيط الأحكام القانونية وتعزيزها فيما يتعلق بحماية اللاجئين وإدارة التحكم في السكان وتوفير القدرات لبلدان الكمنولث للتصدي للطوارئ كانت كلها إنجازات إيجابية للغاية.

وفيما يتعلق بالبلدان في أفريقيا، خاصة في منطقة البحيرات الكبرى، تمكنا من عقد مؤتمر في كمبالا في أيار/مايو من هذا العام. وقد شارك فيه ممثلو ثمانية بلدان، كان أغلبهم وزراء داخلية. وقد اتفقنا على ثلاثة مجالات. الأول كان ضرورة تعزيز احترام حماية اللاجئين والمبادئ الإنسانية. وتمثلت النقطة الثانية في أن اللاجئين يجب ألا يشكلوا تهديدا يقوض الأمن الوطني. وهنا أيضا نجد أن مسائل اللاجئين والأمن متداخلة جدا. وتمثلت النقطة الثالثة في تقديم مساعدة حقيقية للبلدان. وأقر جميع المشاركين في المؤتمر بأن السلام الذي حققوه سلام هش جدا. والسلام الهش من الممكن تقويته بتوافر الاستثمار والاهتمام والمساعدة على النحو الملائم للبلدان التي تمر بهذه العملية. وهنا أعتقد أن مسألة الأنشطة التي تلي انتهاء النزاع تكتسي واقعية كبيرة، ذلك أنه في عالم اليوم، في العديد من المناطق التي تكون فيها النزاعات داخلية، لم يعد السلام أمرا مؤكدا.

وأعتقد أنه في حالة النزاع بين الدول يكون لديكم عادة إما حالة سلام أو حالة حرب، إلا أن الحالة اليوم بين الحرب والسلام حالة ملتبسة جدا. وبطبيعة الحال، عليكم إذن التصدي لحالة يمكن فيها ضمان التحرك بصورة أكبر باتجاه السلام. وعندئذ تصبح مسألة التعليم، وجهود بناء المجتمع والعمل مع وكالات التنمية مسائل بالغة الأهمية.

وأعتقد أن مسألة التنسيق قد أثيرت. وأعتقد أن المطلوب هنا تهيئة تنسيق متعدد الجوانب - وفي المقام الأول، بين وكالات المساعدة الإنسانية ووكالات التنمية. ولكن لكي تتمكن وكالات المساعدة الإنسانية ووكالات التنمية من العمل معا حقا، ولكي تكون إحداهما قادرة على تسليم مهامها للأخرى، ينبغي إعادة النظر في ضرورة تدفقات موارد المساعدة الإنمائية أيضا، لأن طابعها عادة ما يتمثل في "إما هذا، أو ذاك". فتدفق الموارد يمر من خلال الحكومات. ونحن، من الناحية النظرية، لا نستطيع تسليم مهام عملياتنا، إلا حين تصبح الحكومات قوية بما يكفي للاستفادة من المساعدة الإنمائية. وهذا لا يتطور في الواقع بهذه الطريقة اليوم. لذلك، أعتقد أن "الفترة الواقعة بين السلام الهش" لا تسير فعلا في اتجاه تحسين جهود التنمية وتوطيد السلام بهذا المعنى. وثمة شيء هنا حسبما أعتقد - ولا أعرف فيما إذا كان يتصل بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، إلا أنه ينطوي على آثار أمنية - يتعلق بطريقة التصدي لحالات ما بعد الصراع.

وبالعودة إلى مسألة طريقة حشد التأييد العام لأفريقيا، فإنني أعتقد أن المؤتمرات مفيدة جدا. وأعتقد أن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية شكل خطوة أولى جيدة جدا. والآن لا أعرف إذا كان بإمكاني أن أكرر مؤتمر كمبالا الثاني. لقد حافظنا على علاقات عمل وثيقة مع جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى، إلا أنني أشك كثيرا في أن تلك البلدان ستجتمع معا في ظل الحالة الراهنة لعقد مؤتمر سلام من أي نوع في مرحلة ما بعد الصراع. ولي وطيد الأمل بأنه سيتم احتواء الصراع الفعلي وسيؤدي إلى نوع من الترتيب السلمي، لأن الناس هناك بحاجة شديدة إليه.

طرحت أسئلة محددة بشأن العفو مقابل العدالة. وأعتقد أننا غالبا ما نؤيد العفو عن الذين ليسوا مجرمي حرب. وأعتقد أن العدالة يجب أن تأخذ مجراها؛ ولكن في الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار ظروف أولئك الذين - بسبب عواقب التخلف عن الخدمة العسكرية الإلزامية، على سبيل المثال - ربما وجدوا أنفسهم في وضع ورطهم في ارتكاب الجريمة. وهناك العديد من الحالات

التي نظن فيها أن العفو من شأنه أن يحل مشكلة الريبة. ففي كوسوفو، على سبيل المثال، نعتقد أن الذين فروا ينبغي أن يشملهم العفو إذا رجعوا. ولا ينبغي النظر إليهم كمجرمين لمجرد أنهم لاذوا بالفرار. هذا النوع من الأمور هو الذي ننادي به.

وننسق أنشطتنا مع المراقبين والمشرفين على حقوق الإنسان، لا سيما أثناء وجودهم في الميدان. إن التنسيق لا بد منه، ونأمل أملا وطيدا بأنهم سيعملون في الميدان بصورة نشطة في أماكن عديدة.

وهناك بضعة أسئلة تتعلق بالآلية الثلاثية في تنزانيا. فالآلية موجودة هناك، وأعتقد أنها كانت بداية جيدة في محاولة تشجيع عودة اللاجئين البورونديين من تنزانيا إلى بوروندي. ولقد عقدنا عدة اجتماعات بشأن الموضوع، وإن نجاح إمكانية أن يتحول هذا فعلا إلى آلية قادرة على أن تضع الترتيبات لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم، يتوقف إلى حد كبير على حالة الريبة والصراع في المنطقة أيضا. ولذا، أقول بأن الآلية مفيدة. وأريد أن أبقي عليها هناك. إلا أنها لا تشكل في الواقع حلا للحالة الراهنة الآن.

وفيما يتعلق بتنزانيا، نسعى، في محاولتنا لمساعدة التنزانيين، إلى الاضطلاع بنفس الأمور التي كنا قد اضطلعنا بها إلى حد ما في كينيا من حيث تعزيز الأمن على الصعيد المحلي. هذه محاولة لضمان الطابع المدني لمخيمات اللاجئين، وإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تمكنت في تنزانيا، بتعاون وثيق مع السلطات، من وضع بعض الترتيبات الأمنية. وتشمل هذه الترتيبات تعيين ٢٧٨ شرطيا يسيرون دوريات في مخيمات اللاجئين في منطقتي كاغيرا وكيغوما. ونوفر لهم أجهزة اتصالات وعربات ومرافق النوم والراحة في منطقة المخيم. وسنوفر المزيد من فرص التدريب لهؤلاء الناس. ونضطلع الآن بتقييم مدى ما وصلنا إليه والنظر فيما إذا كانت هذه الأمور مفيدة أم لا.

وكانت هناك سلسلة من الأسئلة بشأن كوسوفو. وأعتقد أنكم إن سألتموني إن كنت راضية عن ظروف الأشخاص المشردين - أي ظروف اللاجئين - فسأقول بأنها يمكن أن تكون أفضل، ولكن إن سألتموني عما إذا كنت أشعر بسعادة أكبر الآن مما كنت عليه قبل ثلاثة أسابيع، فسأقول "نعم". لقد بدأ الناس بالعودة. وهم سيبقون في منازلهم إذا شعروا بأن هناك فرصة لتهيئة منازلهم استعدادا لفصل الشتاء، أو أن لديهم ملجأ على الأقل. وسيعودون إذا رأوا أن الشرطة ليسوا موجودين لمضايقتهم وما إلى ذلك. وتشير تقديراتنا إلى أن معظم الناس عادوا الآن سواء إلى قراهم أو إلى بيوت أصدقائهم أو أقاربهم. وهناك ٠٠٠ ٢٠ منزل بحاجة إلى إعادة بناء أو ترميم، إلا أننا نضطلع الآن بإجراء مسح لكل قرية في كل بلدية من بلديات كوسوفو وذلك لكي نعرف بالتحديد عدد البيوت التي يمكن ترميمها، أو التي يتعين إعادة بنائها، وعدد الأشخاص الذين عادوا. ويحدوني الأمل بأن نتمكن من تشاطر هذه النتيجة في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

أرجو أن يكون بمقدور الأمم المتحدة توفير بعض المساعدة بشأن مسألة الألغام الأرضية. وهناك مسألة أكبر هي ما إذا لم تكن كوسوفو تقلل من الاهتمام بأجزاء أخرى من البوسنة وصربيا - ويراودني شعور بأنها ربما تقلل من الاهتمام بتلك الأجزاء. وإننا نحاول جاهدين أن نحافظ على أهمية المسألة في البوسنة، حيث كانت عودة الأقلية هذا العام دون المستوى المتوقع. وإننا نرحب بوضع هدف عال لعودة أبناء الأقليات يصل في العام المقبل إلى ٠٠٠ ١٢٠ نسمة. واذا أمكن حشد الإرادة الدولية لتحقيق ذلك، فإننا سنكون أول من يشعر بالسرور.

في الوقت نفسه، أدرجت أسباب البطء في عودة اللاجئين بوضوح شديد في الورقة الخاصة باستراتيجيتنا التي قدمناها إلى مجلس تنفيذ السلام في الربيع. ومن الضروري أن تضطلع الحكومات والأهالي بالعديد من التدابير السياسية والإدارية. فالشك والسلوك الرسمي مسألتان حقيقيتان جدا يمكن التغلب عليهما بمرور الوقت وبذل الجهود المستمرة. ولكن لا يمكن تنفيذ ذلك بالقوة. فلا يمكنك أن تقول "أنتم: عودوا". وتعتقد أن الناس سيبدأون بالعودة. إننا نجد أنفسنا بين هذا الواقع وبين رغبة قوية جدا في رؤية عودة أكثر نشاطا. ولي وطيد الأمل بأن هدف عودة ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ سيصبح واقعا في العام المقبل.

وأعتقد أن المسألة التي ينبغي لي فعلا أن أتناولها قبل الانتهاء من كلامي هي أمن الموظفين. وإنني ممتنة أشد الامتنان للممثل الدائم للبحرين لإثارته هذه المسألة، لأنها مسألة قائمة فعلا. فالأفراد الذين يقدمون المساعدة الإنسانية ينبغي أن تحميهم الاتفاقيات والقرارات، ولكن ينبغي لهم أن يحموا أنفسهم في الميدان. وأعتقد أن دعم المجتمع الدولي هام في هذا المضمار. فبإمكانهم اللجوء إلى القرارات والاتفاقيات، ولكن ما يحدث في الواقع هو أنهم يحاولون العمل مع القوات أو السلطات المحلية الموجودة

هناك التي يمكن التفاوض معها. وثمة نقاط تفتيش تمر من خلالها عن طريق التفاوض. وهذا هو واقع جميع العمليات. وقد اضطلعنا بها من خلال البوسنة ومن خلال ما كان يسمى بزائير. واضطلعنا بها في كوسوفو، وسنواصل الاضطلاع بها. إلا أنني أعتقد أن اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، التي لم يصدق عليها بعد، ينبغي التصديق عليها بسرعة. فهي تدلل على الأقل على أن الحكومات تعتبر هذه المسألة ذات أهمية.

فيما يتجاوز ذلك، آمل أن تكون هناك قرارات أخرى، قرارات قوية، بها أحكام تنفيذية لحماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. إنهم موضع اهتمام كبير مني، لكنهم هم الذين يقومون أيضا بحماية الضحايا، ويجب النظر في المسألة في هذا السياق. إن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية هم في الطليعة لمساعدة الضحايا.

قد يود المجلس أن يعود إلى السؤال الأصلي المتعلق بنوع التدخل الذي يقدمه على الجبهة العسكرية. فإذا لم نقم بذلك، فإن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية هم الموجودون هناك وأخشى أن أقول إنهم هم الذين يتعرضون في الوقت الحالي لسقوط عدد أكبر من الضحايا مما يتعرض له العسكريون. وأظن أن من واجبي أن أثير هذه المسألة، نيابة عن جميع زملائي الذين يعملون في المجال الإنساني. وربما استطاع مجلس الأمن أو الجمعية العامة إدراج المسألة في جدول أعمال كل منهما. ويجب أن تكون في صدارة الشواغل التي تعنى بها الأمم المتحدة.

الاستعداد موجود. لقد حققنا الاستعداد في جميع أنحاء العالم، ونحن نرفع مستوى استعدادنا في حالة احتمال حدوث تدفق وشيك للاجئين. ونحاول التأكد من استكمال استعدادنا.

لست أدري إذا كنت قد أجبت على الأسئلة التي أثيرت، لكن يسعدني الإجابة على أي سؤال على أساس فردي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعرف أنني أتكلم نيابة عن زملائي. سيدتي المفوضة السامية، فأشكرك على هذا العرض الشيّق للغاية وعلى الردود المستفيضة والشاملة على التعليقات والأسئلة.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا أنهى مجلس الأمن هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.